مؤسسة التمويل الدولية

مضاعفة الجهود في وقت يسوده عدم اليقين

التقرير السنوي 2022

المحتويات

2 رسالة من **مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية**
4 رسالة من **ديفيد مالباس**، رئيس مجموعة البنك الدولي
6 رسالة من **مختار ديوب**، المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية
9 فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

النتائج
10 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2022
12 استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال عام 2022

تطبيق الإستراتيجية
16 مضاعفة الجهود في وقت يسوده عدم اليقين

الوظائف الأساسية
50 الارتقاء إلى مستوى المسؤولية
52 الاستدامة
54 المساءلة والرقابة
56 التنوع والإنصاف والشمول

تتوفر معلومات إضافية على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2022:
www.ifc.org/AnnualReport

الغلاف (فييتنام): يروي التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لهذا العام الصادر تحت عنوان "مضاعفة الجهود في وقت يسوده عدم اليقين" قصة الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسة للمضي قدماً بعزم لا يفتر، رغم تفاقم التحديات على مستوى العالم.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. تعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلدٍ، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص في البلدان النامية.

في السنة المالية 2022، ارتبطت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل بلغ 32.8 مليار دولار إلى شركات ومؤسسات مالية خاصة في البلدان النامية، مُعوِّلة على قوة القطاع الخاص في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، في وقت تتصدى فيه اقتصادات هذه البلدان لتداعيات الأزمات العالمية المتفاقمة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.ifc.org.

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

خلال العام الماضي، طلبت بلداننا المساهمة من مجموعة البنك الدولي تقديم مساندة استثنائية للتصدي لأزمتي جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا المتفاقمتين، فضلاً عن مساندة محفظة عملياتها الجارية الواسعة النطاق. وأسفر ذلك عن قيام مجموعة البنك بتقديم مستويات غير مسبوقة من التمويل في السنة المالية 2022، بما في ذلك 70.8 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، و32.8 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية (شاملةً الموارد التي تتم تعبئتها من الغير)، وضمانات بقيمة 4.9 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

من خلال تمويل العمليات الصحية، وشراء اللقاحات، وغيرهما من المبادرات، ساعدت مجموعة البنك البلدان النامية وشعوبها ومؤسسات الأعمال لديها على مواصلة التصدي لآثار الجائحة على الفقر والرعاية الصحية والتنمية البشرية والاقتصادية والرفاهة. كما سارعت مجموعة البنك إلى معالجة العواقب بعيدة المدى لأزمة جديدة هي الحرب في أوكرانيا. ولهذه الأزمات تداعيات كثيرة – فبالإضافة إلى الآثار المتصلة باللاجئين والأمن الغذائي والطاقة، فإن هذا الصراع يفرض عواقب مجهولة الأبعاد وقد تكون دائمة على القنوات التجارية، والاستثمارات الأجنبية، والثقة العالمية، والضغوط المالية. وانطلاقاً من هدفي مجموعة البنك المتلازمين المتمثلين في الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك، مع التركيز على تعزيز التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، ناقش مجلس المديرين التنفيذيين عدداً من المبادرات والبرامج المهمة للاستجابة لهذه الأزمات ووافق عليها.

لكن الاحتياجات كثيرة، ولا يزال بإمكاننا أن نفعل المزيد. وتعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان المانحة لتعبئة المساندة المالية من خلال قنوات متنوعة، منها صندوق الوقاية من تفشي الجوائح والتأهُّب لمواجهتها والتصدي لها، فضلاً عن الضمانات الخاصة والتمويل المقدم في شكل منح لأوكرانيا. وتعمل مجموعة البنك أيضاً مع الأطراف المعنية على أرض الواقع لتنفيذ برامج مهمة، مثل خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ، ومنصة الصحة العالمية التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، والبرنامج سريع الصرف للتصدي لجائحة كورونا التابع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وبرنامج التأهب الإستراتيجي والتصدي لجائحة كورونا التابع للبنك، فضلاً عن الجهود الرامية إلى معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون، وتعزيز قدرة الأنظمة الغذائية على الصمود، ومساندة القدرة على الحصول على الطاقة والتحوّل في مجال الطاقة. ونواصل التشديد على ضرورة معالجة المحركات الرئيسية للهشاشة والفقر - في أفغانستان وهايتي والسودان واليمن وأماكن أخرى - من أجل بناء رأس المال البشري، والحد من عدم المساواة، وتشجيع فرص العمل، وتعزيز التعافي الاقتصادي.

وفي ضوء الاحتياج الهائل للتمويل، تم تقديم موعد العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية عاماً واحداً، وفي ديسمبر/كانون الأول 2021 تم الاتفاق على حزمة تجديد لموارد المؤسسة بقيمة 93 مليار دولار. وهذا التمويل هو أكبر تمويل تتم تعبئته على الإطلاق في تاريخ المؤسسة منذ إنشائها قبل 61 عاماً، وسيساعد البلدان منخفضة الدخل على التصدي للأزمات المتعددة التي يشهدها العالم اليوم وبناء مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وقدرة على الصمود وأكثر شمولاً للجميع. كما وافقت البلدان المانحة على مراجعة حقوق التصويت في المؤسسة، مما أسفر عن تعديل كبير في إطار حقوق التصويت الخاص بها. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان الإنصاف فيما بين جميع المانحين، وفي الوقت نفسه حماية حقوق التصويت للمستفيدين وتعزيزها.

في الاجتماعات السنوية لعام 2021 واجتماعات الربيع لعام 2022، طلبت لجنة التنمية من البنك مساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الفورية المتعلقة بالأمن الغذائي والحماية الاجتماعية؛ وتقديم المساعدة في تصنيع اللقاحات وتوزيعها، والاستثمار في وسائل التشخيص والعلاجات، وتدعيم النظم الصحية؛ ومواصلة دعم استمرارية القدرة على تحمل الديون وشفافيتها؛ والبناء على خطة العمل بشأن تغيُّر المناخ لحماية رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي؛ وتشجيع التحوّل الرقمي؛ وزيادة تعبئة التمويل من القطاع الخاص؛ والقيام مع صندوق النقد الدولي بتنسيق الإجراءات وتوجيه الأنشطة القُطرية نحو تحقيق تعافٍ اقتصادي أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع. وحثت لجنة التنمية البنك على السعي لتحقيق هذه الأهداف، مع مواصلة التركيز على هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، فضلاً عن مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا نساند بقوة الجهود المهمة التي بذلتها القيادة العليا وجهاز موظفي مجموعة البنك الدولي هذا العام للتصدي لأوجه الظلم العنصري وتحسين الثقافة السائدة في أماكن العمل من خلال توصيات فرق العمل المؤلفة من الموظفين. ونرحب بهذه التحسينات مع تحوّلنا إلى نموذج عمل هجين. وقد أسعدنا أيضاً السفر كمجموعة إلى بعض البلدان المتعاملة معنا في السنة المالية 2022 - وهي المرة الأولى منذ بدء تفشي الجائحة - ومشاهدة تأثير عمل مجموعة البنك بشكل مباشر.

ونحن نقدر تقديراً صادقاً الالتزام المستمر برسالة مجموعة البنك الدولي من جانب الموظفين في مختلف مؤسسات المجموعة، بما في ذلك فرق عملنا، وعملهم الجاد في هذه الأوقات الاستثنائية العصيبة. ونتقدم أيضاً بشكر خاص لفريق إدارة الطوارئ الذي عمل بلا كلل لإعادتنا إلى مكاتبنا بأمان وسلام بعد فترة طويلة من العمل في المنزل.

وفي خضم الأزمات العديدة الحالية، فإن مجموعة البنك الدولي تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان والناس في جميع أنحاء العالم في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات البشرية والاقتصادية وتحقيق التقدم على مسار التنمية.

الصورة- جلوساء من اليسار إلى اليمين:

كاثرين ريشيكو
كندا

كوين دافيدزي
هولندا – عميد المجلس المشارك

مونيكا إ. ميدينا
بيرو

عبد المحسن سعد الخلف
المملكة العربية السعودية

مرزا حسين حسن
الكويت - عميد المجلس

ماتيو بوغاميلي
إيطاليا

نايجل راي
أستراليا

لين ليند
النرويج

ريتشارد هيو مونتغمري
المملكة المتحدة

راجيش خولار
الهند

الصورة وقوفاً، من اليسار إلى اليمين:

ألفونس إيبي كواغو
بنن

كاتارينا زاديل كوروسكا
بولندا

رومان مارشافين
الاتحاد الروسي

محمد حسن أحمد
ماليزيا

عبد الحق بجاوي
الجزائر

تاكاشي ميياهارا
اليابان

أدريانا كوغيلر
الولايات المتحدة

آرنو بويسى
فرنسا

إيفا فالي مايسترو
إسبانيا

هايريتين ديميركان
تركيا

مايكل كراكي
ألمانيا

توفيلا نيامادزابو
بوتسوانا

إريفالدو غوميز
البرازيل

أرماندو مانويل
أنغولا

جونهونغ تشانغ
الصين

رسالة من ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي

يواجه العالم أزمات خطيرة توجه ضرباتها العنيفة إلى البلدان النامية، وتلحق الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، وتزيد من تفاقم انعدام المساواة على مستوى العالم. فقد تسبب ارتفاع معدلات التضخم، والحرب في أوكرانيا، والاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة، وأوضاع نقص الطاقة والأسمدة والغذاء في حدوث أسوأ هبوط اقتصادي عالمي نشهده على مدى 80 عاماً، ليفاقم من الزيادة الكبيرة في عدد الوفيات، وعمليات الإغلاق الاقتصادي، وإغلاق المدارس التي حدثت من جراء تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19). وتواجه البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل اليوم ارتفاعاً حاداً في أسعار الغاز الطبيعي والأسمدة وأسوأ أزمة غذائية على مدى عقد من الزمن. ويأتي هذا في وقت تسعى فيه لإحراز تقدم في تلبية احتياجات التنمية على المدى الطويل - بما في ذلك توفير المياه النظيفة، وإتاحة الحصول على إمدادات الكهرباء، وتحسين مهارات القراءة، وتهيئة بنية تحتية جيدة، ودعم الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ.

وفي خضم الجهود العالمية للتخفيف من حدة الفقر والارتقاء بمستويات المعيشة، من المرجح أن يكون عام 2022 أحد أسوأ الأعوام على مدى عقود، حيث واصل وسيط الدخل الحقيقي تراجعه في العديد من البلدان، وانتكست جهود التنمية على نحو مأساوي أثناء تفشي الجائحة. وسلط تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في يونيو / حزيران الضوء على المخاطر التي ينطوي عليها الركود الاقتصادي المقترن بالتضخم والأضرار التي تلحق بالفقراء على وجه الخصوص. ويشكل انعدام المساواة أحد أكبر العوامل المزعزعة للاستقرار، وذلك في ضوء استئثار البلدان مرتفعة الدخل بشكل أساسي برؤوس الأموال والدخول العالمية بفضل الخيارات التي تتخذها بشأن سياساتها المالية والنقدية والتنظيمية. ومن المتوقع أن تشهد السنوات المقبلة تفاقم حالة انعدام المساواة، مما يجعل أهداف التنمية بعيدة المنال للكثيرين.

تواجه مجموعة البنك الدولي هذه التحديات بما يستلزمه ذلك من سرعة التحرك، ووضوحه، ونطاقه، وتأثيره، حيث التزمنا بتنفيذ زيادتين كبيرتين متتاليتين في التمويل، والعمل التحليلي، وحشد المساندة والتأييد، وتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات لمساندة الناس، والحفاظ على الوظائف، واستعادة القدرة على تحقيق النمو. في البداية، قدمنا 150 مليار دولار لمواجهة جائحة كورونا، واليوم، نقدم 170 مليار دولار على مدار 15 شهراً لمواجهة أزمة الغذاء وأيضاً الحرب في أوكرانيا وآثارها غير المباشرة. ومنذ بداية الجائحة حتى السنة المالية 2022، قدمت مجموعة البنك الدولي أكثر من 14 مليار دولار لمساعدة ما يربو على 100 بلد على التصدي للآثار الصحية لجائحة كورونا وتوفير اللقاحات لشعوبها.

في السنة المالية 2022، ارتبط البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتقديم 33.1 مليار دولار، تتضمن مساندة لأكثر من 45 بلدا متوسط الدخل. ويشمل ذلك تقديم 300 مليون دولار لمساعدة تركيا على زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة الحرارية الأرضية. وارتبطت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم 37.7 مليار دولار في شكل منح وقروض ميسرة للغاية لأكثر من 70 بلداً، بما في ذلك 645 مليون دولار لمساندة قدرة النظام الغذائي على الصمود والاستجابة لحالات الطوارئ في بوركينا فاصو والكاميرون ومالي وموريتانيا والنيجر وتوغو. ورحبتْ بموافقة شركاء المؤسسة الدولية للتنمية في ديسمبر/كانون الأول 2021 على تنفيذ العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة قبل موعدها بعام. وستشكل مساهماتهم القياسية البالغة 23.5 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات ركيزة لحزمة التمويل التي تقدمها المؤسسة البالغة 93 مليار دولار خلال فترة السنوات المالية 2023-2025، ومساعدة أشد البلدان فقراً على التعامل مع الأولويات الملحّة - ومن بينها توفير الوظائف والتحوّل الاقتصادي، وتعزيز رأس المال البشري، ومعالجة الفاقد التعليمي وتراجع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتصدي لتغير المناخ، ومواجهة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف - والتحرك نحو استعادة القدرة على تحقيق النمو.

ورغم ما شهدناه من تطورات اقتصادية معاكسة عصيبة، قدمت مؤسسة التمويل الدولية مساندة قوية للقطاع الخاص بارتباطات كبيرة تبلغ إجمالاً 32.8 مليار دولار (بما في ذلك تعبئة الموارد من الغير) في السنة المالية 2022، استناداً إلى استثمارات بلغت قيمتها 31.5 مليار دولار في السنة المالية 2021، والتركيز على تحقيق أقصى تأثير ممكن. ومع قيام البنوك بتقليص تمويل التجارة، تتدخل مؤسسة التمويل الدولية للحفاظ على استمرار نشاط منشآت الأعمال العاملة في مجالي الاستيراد والتصدير على الرغم من القيود التي تواجهها. ففي السنة المالية 2022، بلغت ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية 9.7 مليارات دولار في مجال تمويل التجارة، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وتم استثمار نحو 75% من

هذا المبلغ في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وأحد الأمثلة على ذلك أن بنك كوريس في بوركينا فاصو حصل على تمويل تجاري من مؤسسة التمويل الدولية لاستيراد الأرز من بلدان مختلفة.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة 4.9 مليارات دولار لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. وستوفر هذه الجهود خدمات كهرباء جديدة أو أفضل لنحو 15 مليون شخص، وتقدم قروضاً بقيمة 1.9 مليار دولار لمستفيدين من بينهم منشآت محلية. وقد ظلت الوكالة تركز على أولوياتها الإستراتيجية، حيث تم تخصيص 85% من مشروعاتها في السنة المالية 2022 للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ولأغراض التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

إن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف تتفاقم في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك في أفغانستان وإثيوبيا ومنطقة الساحل واليمن. وفي أوكرانيا، أدت الحرب إلى إزهاق الأرواح، وتدمير المنازل، وفقدان سبل كسب العيش، وتحويل ملايين الأشخاص إلى لاجئين، وتدمير البنية التحتية. وتبلغ تكاليف إعادة الإعمار بالفعل مئات المليارات من الدولارات. وحتى أغسطس/آب 2022، قمنا بتعبئة 13 مليار دولار في شكل تمويل طارئ وتسهيل تحويلها، مع صرف أكثر من 9 مليارات دولار بالفعل لمساعدة أوكرانيا في تمويل الخدمات الحكومية الحيوية وتقليل التداعيات على البشر والاقتصاد. ويشمل هذا المبلغ حزمة مقدمة من البنك الدولي بقيمة 1.5 مليار دولار، منها مليار دولار في شكل مساندة استثنائية من المؤسسة الدولية للتنمية، للمساعدة على دفع أجور موظفي الحكومة والعاملين في المدارس. وتمتد المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي أيضاً إلى البلدان التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين.

في ظل الزيادة في تكاليف الطاقة والمواد الغذائية والطلب الهائل في أوروبا على الغاز الطبيعي الذي لا تتم تلبيته، تواجه البلدان النامية ضغوطاً جديدة على شعوبها واقتصاداتها. وينطوي الارتفاع الحاد المفاجئ في أسعار المواد الغذائية على تهديد بتفاقم التوترات السياسية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية، مع ما يُحدثه ذلك من آثار مدمرة على الأشخاص الأشد فقراً والأكثر احتياجاً. على سبيل المثال، في بعض مناطق شرق وجنوب أفريقيا، يتعرض نحو 66 مليون شخص لمخاطر الطوارئ الغذائية أو المجاعة. في مايو/أيار 2022، أعلنا مساندتنا لاستجابة عالمية للتصدي لأزمة الأمن الغذائي، بتمويل يصل إلى 30 مليار دولار حتى أغسطس/آب 2023، منها 12 مليار دولار في مشروعات جديدة، بغية التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وتعزيز الإنتاج الزراعي وإمدادات الغذاء. وتعتمد هذه الاستجابة على الخبرات التي اكتسبناها من أزمة أسعار الغذاء الأخيرة، وتتضمن ما لدينا من بيانات وما قمنا به من عمل تحليلي، بما في ذلك نشرة آفاق أسواق السلع الأولية. وفي يوليو/تموز 2022، انضممت إلى قادة صندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي على مستوى العالم من خلال تقديم مساندة سريعة للفئات الأكثر احتياجاً، وتيسير أنشطة التجارة والإمدادات الغذائية الدولية، وتعزيز الإنتاج، والاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ.

يؤدي انقطاع إمدادات الطاقة إلى انخفاض النمو، لا سيما في الاقتصادات التي تعتمد على استيراد الوقود. ويؤدي ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وحالات النقص فيه إلى جعل إمدادات الأسمدة وغلات المحاصيل عرضة للخطر، ويزعزع استقرار شبكات الكهرباء، ويزيد من استخدام أنواع الوقود التي ينتج عنها تلوث كبير. ويجب على وجه السرعة أن يزيد العالم إمدادات الطاقة وأن يحقق توسعا هائلا في القدرة على الإمداد المنتظم بالكهرباء في البلدان الأفقر. وسيتطلب هذا الأمر استثمارات كبيرة جديدة في مصادر أنظف للطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، وشبكات الكهرباء ونقلها. وتستلزم إعادة التنظيم الأساسية لمصادر الطاقة في أوروبا بعيداً عن الاعتماد على روسيا تحقيق زيادات كبيرة في توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة النووية لتوفير أحمال أساسية ذات انبعاثات كربونية أقل للحفاظ على شبكات الكهرباء وتوسيعها.

يؤدي تغير المناخ والأحوال الجوية بالغة الشدة إلى زيادة الضغوط على الاقتصادات والمجتمعات، لا سيما في البيئات التي تعاني من أوضاع الهشاشة. وتهدف خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيّر المناخ 2021-2025 إلى تحقيق التكامل بين المناخ والتنمية، وتحديد المشروعات الأكثر تأثيراً وتطويرها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ، وزيادة التمويل المباشر عن طريق مجموعة البنك. وستتيح للمجتمع الدولي كذلك سبلاً لتوفير تدفق هائل للتمويل الجديد عن طريق المنح اللازمة لتقديم المنافع العامة العالمية في البلدان الأفقر. ويجب توسيع نطاق الأدوات المالية المبتكرة، مثل السندات الخضراء وسندات الحفاظ على الحياة البرية التي أطلقناها في مارس/آذار 2022 - والتي تُعد الأولى من نوعها. وقد استحدثت خطة العمل بشأن تغيّر المناخ أيضاً تشخيصاً أساسياً جديداً هو: التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية. وفي نهاية يوليو/تموز 2022، كنا قد نشرنا أول هذه التقارير عن تركيا وفييتنام والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وإنه لمن دواعي سرورنا أيضاً أن نقدم، من خلال هذا التقرير السنوي، قدراً أكبر من الشفافية في الإفصاح عن أنشطة البنك الدولي ذات الصلة بتغير المناخ.

تتمثل إحدى النتائج الأساسية للأزمات الحالية في التراكم الهائل في الديون الحكومية. وبالنسبة للعديد من أشد البلدان فقراً، فإنها لن تكون قادرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون، أو ستكون معرضة بشدة لمخاطر عدم الاستمرار في تحملها. وسيكون من الضروري تحقيق تخفيض كبير في الديون لإتاحة المجال لتنفيذ استثمارات جديدة وتحقيق النمو. ونحن نعمل على نحو وثيق مع صندوق النقد الدولي والشركاء الآخرين لمساعدة البلدان على تقوية الشفافية والحوكمة والمساءلة لديها - وهي كلها خطوات أساسية في استمرارية القدرة على تحمُّل الدين. كما نواصل دعوة الدائنين الرسميين ودائني القطاع الخاص للمشاركة السريعة والكاملة في الجهود الرامية إلى تخفيض أرصدة الديون. وفي ظل السياسات الحالية التي تتبعها البلدان الدائنة، فإن مدفوعات الديون المتوقعة من أشد البلدان فقراً لدائنيها في عامي 2022 و2023 ستتجاوز بشكل كبير جميع المساعدات الإنمائية المتاحة لهذه البلدان. وتتناول مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2022 سياسات التخفيف من المخاطر المالية المتشابكة وتوجيه العالم نحو تحقيق تعافٍ مستدام ومنصف.

لقد كان من دواعي سروري أن أرحب بعودة العديد من الزملاء إلى مكاتبنا هذا العام. ونحن نواصل تكييف نموذج عملنا بغية حماية صحة العاملين وسلامتهم، مع الاعتراف بقيمة التفاعل المادي في تحقيق نتائج عالية الجودة للجهات المتعاملة معنا وفي التطور الوظيفي. وتواصل فرقة العمل المعنية بمناهضة العنصرية في مجموعة البنك أداء عملنا المهم لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري داخل مؤسستنا وفي البلدان التي نعمل فيها. إنني سأظل على التزامي بتعزيز ثقافة الانفتاح والثقة وتحسين مستوى التنوع والشمول في مختلف إدارات المؤسسة، وأيضاً من خلال فريق عملنا المعني بثقافة مكان العمل.

إن الأزمات التي تؤثر على البلدان المتعاملة معنا عميقة الجذور، إلا أنني على ثقة من أنه يمكننا إحداث فرق ملموس. ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن نستفيد مما يقدمه موظفونا من ابتكار وما يبدونه من تفانٍ، ومن قوة شراكاتنا، وكذلك مما يحمله المجتمع الدولي من عزم وتصميم. وستظل مجموعة البنك الدولي على التزامها بمساعدة البلدان في التغلب على هذه التحديات والعمل من أجل مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة من مختار ديوب
المدير المنتدب لمؤسسة
التمويل الدولية

مضاعفة الجهود في وقت يسوده عدم اليقين.

يعكس عنوان تقريرنا السنوي لهذا العام تصميمنا على المضي قدماً، بعزم لا يفتر، عندما تشتد حاجة العالم إلينا.

ففي بيئة تكتنفها أوجه عدم اليقين، تصبح مواجهة التحديات المتزايدة بحسم وتصميم هي السبيل الوحيد للمضي قدماً.

التحديات العالمية

لقد أدى بطء معدلات التطعيم في بلدان العالم النامية وظهور متحورات جديدة إلى إطالة أمد تداعيات جائحة كورونا، وأحدثت الحرب الدائرة في أوكرانيا أزمة إنسانية في المنطقة، وتسببت في خلق أزمة غذاء عالمية، وزادت من تعطل سلاسل الإمداد العالمية. كما أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى تفاقم حدة الفقر وشكل خطراً على الاستثمارات الأساسية في الأسواق الصاعدة. ودقت الظواهر المناخية الأكثر تواتراً وحدةً ناقوس الخطر إزاء عواقب الاستخفاف بتغير المناخ على كوكب الأرض.

وتشير هذه التحديات مجتمعة إلى حقيقة وحيدة هي أنه لا عودة إلى ما كنا عليه في السابق. فقد صرنا داخل واقع جديد يتطلب شراكات جديدة وأنماط تفكير خلاقة تمهد الطريق لبناء مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولاً للجميع.

ما الذي يتطلبه هذا "الواقع الجديد" من مؤسسة التمويل الدولية؟ لقد ظل التفكير في هذا الموضوع يشغل ذهني طوال العام. ولكم يملؤني عظيم الفخر بما أنجزه فريق عملنا بالمؤسسة في مواجهة حالة غير مسبوقة من عدم اليقين وتزايد الأوضاع الهشة في مختلف أنحاء العالم.
فقد كانت السنة المالية 2022 سنة قياسية أخرى، إذ بلغ إجمالي ارتباطات الاستثمار 32.8 مليار دولار. وأدت هذه الاستثمارات إلى إنشاء مراكز تصنيع إقليمية يمكنها إنتاج اللقاحات والسلع الأساسية الأخرى، وساعدت على تدفق حركة التجارة في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وحافظت على مسار المشروعات المناخية وسط أجواء القلق الاقتصادي الذي كان يمكن أن يخرجها عن مسارها المرسوم.

وعندما أنظر إلى الوراء وأتفكر في مجمل ما أنجزته مؤسسة التمويل الدولية، يبدو لي أن ثمة قاسماً مشتركاً، ألا وهو: قدرة المؤسسة على تحدي حالة عدم اليقين والتحفيز على تحقيق نواتج من شأنها إحداث تغيّر إيجابي في حياة الناس، وقدرتها على مضاعفة الجهود في أشد الظروف صعوبة وحفولاً بالتحديات، واستقطاب جهات أخرى لمد يد العون والمساعدة، واستعدادها لتحمل المخاطر واقتناص الفرص.

بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات

تتحمل البلدان في مختلف أنحاء العالم حالياً وطأة أزمات متزامنة. وهي تشعر بضغوط قوية تشدها نحو الانكفاء على الذات، وتعزيز الموارد، والتركيز على شواغلها المحلية. غير أن إيجاد دول قوية وخلق روابط عالمية وثيقة ليست أهدافا متعارضة، ولا ينبغي أن تكون كذلك.

وللحفاظ على تدفق التجارة عبر الحدود في الأوقات المضطربة، ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم مبالغ قياسية لمساندة تمويل التجارة إلى الأسواق الصاعدة، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل.

وثمة مثال آخر على ما هو ممكن وهو بناء سلاسل إمداد طبية للتصدي للجائحة. فمنذ مارس/آذار 2020، قامت المؤسسة باستثمار وتعبئة أكثر من 2.2 مليار دولار للمساعدة في إيصال اللقاحات ومعدات الحماية الشخصية والمستلزمات الطبية إلى بلدان الأسواق الصاعدة، وركزت بشكل

خاص على المنشآت الإقليمية وقنوات التوزيع في أفريقيا التي يمكن أن تخدم السكان المحليين لفترات طويلة بعد انحسار أزمة كورونا.

إن الآثار المحتملة لهذا النهج تتجاوز كثيرا قطاع الرعاية الصحية. إذ إننا نرى أن ثمة فرصاً مماثلة لبناء منظومات قادرة على الصمود في مجالات مثل الزراعة – ومن ثم الأمن الغذائي - والإسكان. ونحن، في واقع الأمر، نعتزم استخدام منصتنا للصحة العالمية كنموذج للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وتوجيه المساعدات إلى المزارعين ومصنعي الأغذية وموزعي الأسمدة في البلدان النامية.

وسنواصل أيضاً دعم الفرص التي تربط الأفراد بالتدريب والموارد الرقمية ورأس المال لتأسيس منشآت الأعمال. وهذه الاستثمارات تشكل عنصراً أساسياً في حفز المحركات الاقتصادية للأسواق الصاعدة وتشجيع أنواع الابتكار التي يمكن أن تعيد تشكيل العالم.

التنمية متعددة الأبعاد

فلنلقِ نظرة متفحصة على أزمة الطاقة في بلدان العالم النامية، حيث لا يزال هناك 600 مليون شخص في أفريقيا وحدها محرومون من الكهرباء. إن الحاجة إلى معالجة هذه المسألة ليست موضوعاً للنقاش أو الأخذ والرد. ورغم ذلك، فإن الآثار المتفاقمة لتغير المناخ تعني أننا لا نستطيع أن نعالجها بالطريقة نفسها التي اعتدنا عليها دائماً. فنحن بحاجة إلى تلمُّس مسار جديد في الفترة المقبلة: مسار يجمع بين أوجه التقدم في التكنولوجيات المستدامة، والاستثمارات الهائلة في أنشطة التكيف معولين في ذلك على الاتفاقيات التجارية وأدوات التمويل المبتكرة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سننجح من خلالها في توفير إمدادات الكهرباء لأفريقيا - مع الحد من الانبعاثات الكربونية في صناعة تُعد من أكبر المصادر المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم - ومساعدة البلدان متوسطة الدخل على التحوّل باتجاه الطاقة النظيفة.

وهذا مجرد مثال واحد للتنمية متعددة الأبعاد، لكن هناك عدداً لا يحصى من الأمثلة الأخرى. إننا بحاجة إلى زيادة إمكانية حصول منشآت الأعمال الصغيرة على رأس المال، ودعوة المزيد من النساء والأقليات غير الممثلة تمثيلاً كافياً للمشاركة. ونحن بحاجة كذلك إلى بناء وحدات سكنية بتكلفة معقولة والاستثمار في مواد بناء أكثر استدامة.

من الصعب التقليل من قوة هذه الفرص، فهي تمتلك القدرة على إيجاد سيناريوهات حقيقية تعود بالنفع على مؤسسات الأعمال والدول والمجتمع الدولي بأسره. لكنها ستتطلب أيضاً جهوداً دؤوبة، وشراكات جديدة، وتعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص ومنظمات التنمية الدولية، مثل مؤسسة التمويل الدولية.

بث المزيد من القوة في مؤسسة التمويل الدولية

في هذا الواقع الجديد، يجب علينا جميعا أن نشعر بالارتياح ونحن نتأهب للتصدي للمزيد من التحديات، وهو ما يعني تحمل المزيد من المخاطر والاستعداد لتوسيع محفظة استثماراتنا. علينا أن نرفع سقف طموحاتنا وأهدافنا من أجل مستقبل هذا العالم، أن نبذل المزيد، وأن نُخرج أفضل ما فينا في سبيل ذلك.

وقد اتخذت مؤسسة التمويل الدولية بالفعل الكثير من الخطوات المهمة لتلبية متطلبات هذه اللحظة. فنحن مستمرون في زيادة التزاماتنا المتعلقة بالمناخ، ونمضي على المسار الصحيح نحو مواءمة جميع الاستثمارات المباشرة مع شروط اتفاق باريس بحلول عام 2025. ونبني أيضا على إرثنا الذي راكمناه عبر الأجيال في وضع المعايير العالمية، أو إطلاق تصنيفات خضراء جديدة للمشروعات الصديقة للمناخ، أو إصدار إرشادات ومبادئ توجيهية للتمويل الأزرق لتعزيز الاقتصاد الأزرق وإنقاذ محيطاتنا.

كما أننا نواصل بناء قدراتنا على تحمل المخاطر دون خوف ملتزمين بالحكمة والحصافة. ونحن نعلم مدى أهمية استعدادنا لدخول الأسواق الحافلة بالتحديات، ومازلنا على عهدنا برسم مسارات تشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. ونعتزم زيادة استخدامنا لأدوات التمويل المختلط للمساعدة في إعادة موازنة المخاطر التي تواجه مستثمري القطاع الخاص، وسنواصل الاستفادة من الفرص في الأفكار والابتكارات التي تحدث تغيرات جذرية. ونحن نعي أنه ليس بالإمكان أن يكتب النجاح لجميع الاستثمارات، ولكن الأثر المحتمل لتلك الاستثمارات التي يحالفها النجاح يفوق كثيراً التكاليف.

إنني أشعر ببالغ السعادة إزاء نمو برنامجنا للعمل التمهيدي الذي أصبح جزءاً رئيسياً من عملياتنا. وتعكف المؤسسة حالياً على تحويل تركيزها إلى تنفيذ مجموعة قوية من المشروعات المجدية تجاريّاً وتحويل هذه الأفكار إلى استثمارات من شأنها أن تحدث تحولات جذرية وتخلق أسواقاً جديدة أو توسع أسواقاً قائمة بالفعل، بما في ذلك في البلدان الهشة.

ولكن، وبرغم كل تلك المبادرات، مازال هناك الكثير مما يمكننا، بل يتعين علينا، القيام به. وهذا هو ما دعانا إلى اتخاذ إجراءات استباقية لتحسين كيفية عمل المؤسسة في مختلف أنحاء العالم. ونعكف حالياً على إدخال تغييرات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأطر اتخاذ القرارات التي من شأنها إزالة جدران العزلة في عملنا، وتشجيع زيادة أواصر التعاون، وتبسيط عملية اتخاذ القرار حتى يتمكن موظفونا في المكاتب الميدانية، الذين يدركون جيداً الأوضاع السائدة على أرض الواقع، من الاستجابة بسرعة وفعالية لاحتياجات الجهات المتعاملة معنا.

ويحدوني الأمل في أن تساعد هذه التغييرات على رفع كفاءة مؤسسة التمويل الدولية في المستقبل. إنني أطمح إلى أن نكون مؤسسة تتبنى التغيير وترعى المواهب، وأن نتمتع بثقافة تتسم بالتنوع والحيوية تشمل الجميع ولا تستثني أحداً. إنني ببساطة لا أرغب في أقل من أن نكون في مركز الصدارة في مجال التنمية العالمية - من أجل الجهات المتعاملة معنا، والسكان والمجتمعات المحلية التي نخدمها، وأنفسنا.

إن الواقع الجديد ليس أمراً ينبغي أن نخشاه، بل هو أمر ينبغي أن يلهم عملنا نحو غد أفضل وأكثر إشراقاً.

مختار ديوب

المدير المنتدب

مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2022: مضاعفة الجهود وتحقيق النتائج

32.8 مليار دولار

إجمالي ارتباطات الاستثمار، مقابل 31.5 مليار دولار

في السنة المالية 2021

المناخ

4.4

مليارات دولار

التمويل المناخي المُقدم لحساب المؤسسة الخاص

التجارة

9.7

مليارات دولار

تمويل التجارة -

وهو أعلى مستوى لنا على الإطلاق

%75

من هذا المبلغ استُثمرت في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

يتولى فريق قيادة مؤسسة التمويل الدولية وضع إستراتيجيات عمل المؤسسة وسياساتها، كما يشرف على التوزيع الفعال لمواردها. وينصب تركيزه الرئيسي على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة مع المؤسسة. ويتمتع فريق جهاز الإدارة بخبرة مجمعة تمتد لسنوات طويلة في مجالات التنمية وطائفة عريضة من الخبرات والتجارب ووجهات النظر الثقافية المعاصرة التي يكمل بعضها بعضاً.

مختار ديوب
المدير المنتدب

ستيفاني فون فرايدبيرغ
النائبة الأولى للرئيس
لشؤون العمليات

جورجينا بيكر*
نائبة الرئيس لشؤون منطقة أمريكا
اللاتينية والبحر الكاريبي،
ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إيلينا بورجانسكايا
نائبة الرئيس لشؤون
الدعم المؤسسي

هالة شيخ روحو
نائبة الرئيس لشؤون منطقة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا
وأفغانستان وباكستان

جون غاندولفو
نائب الرئيس وأمين الخزانة

محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون إدارة
المخاطر والتمويل

روث هورويتز
نائبة الرئيس لشؤون إدارة تعبئة
أسهم رأس المال

سوزان م. لوند
نائبة الرئيس لشؤون الاقتصاد
وتنمية القطاع الخاص

ألفونسو جارسيا مورا
نائب الرئيس لشؤون منطقة آسيا
والمحيط الهادئ

ماري-جان مويو
كبيرة الموظفين

إيمانويل نيرينكندي
نائب الرئيس لشؤون
الحلول المشتركة

سيرجيو بيمينتا
نائب الرئيس لشؤون منطقة أفريقيا

كريستوفر ستيفنز
نائب الرئيس والمستشار القانوني
العام للشؤون القانونية ومخاطر
عدم الامتثال

كما في 19 يونيو/حزيران 2022

*تقاعد في مايو/أيار 2021

موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2022

ارتباطات الإقراض العالمية

في السنة المالية 2022، قدمت مجموعة البنك الدولي موارد تمويلية تمسّ الحاجة إليها؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً متعمقة؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على تلبية احتياجاتها الملحة وتدعيم القدرة على الصمود وسط أزمات متداخلة وأوضاع هشة آخذة في التزايد.

104.4

(مليارات دولار)

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء
12.7 (مليار دولار)	**15.3** (مليار دولار)	**17.4** (مليار دولار)	**6.7** (مليارات دولار)	**13.5** (مليار دولار)	**38.5** (مليار دولار)

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدِّم التمويل بشروط ميسَّرة للغاية إلى حكومات أشد البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدِّم قروضاً وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية وخدمات لإعداد المشروعات، وتقوم بتعبئة رأسمال إضافي من مصادر أخرى لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدِّم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

ارتباطات ومدفوعات وإجمالي التغطيات الضمانية لمجموعة البنك الدولي

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2022	2021	2020	2019	2018
الارتباطات[أ]	104,370	98,830	83,547	68,105	74,265
المدفوعات[ب]	67,041	60,596	54,367	49,395	45,724
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات[ج]	33,072	30,523	27,976	23,191	23,002
المدفوعات	28,168	23,691	20,238	20,182	17,389
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات[ج]	[د]37,727	[د]36,028	[د]30,365	[د]21,932	[د]24,010
المدفوعات	[د]21,214	[د]22,921	[د]21,179	17,549	14,383
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[هـ]	22,229	20,669	17,604	14,684	19,027
المدفوعات	13,198	11,438	10,518	9,074	11,149
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي التغطيات الضمانية	4,935	5,199	3,961	5,548	5,251
إجمالي التغطيات الضمانية					
الارتباطات	6,407	6,411	3,641	2,749	2,976
المدفوعات	4,461	2,546	2,433	2,590	2,803

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون؛ وعليه، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

هـ. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال عام 2022

تسترشد عمليات مؤسسة التمويل الدولية بإستراتيجيتها "IFC 3.0" التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين، ومستجدات إستراتيجيتها وآفاق عملها المستقبلي للسنوات المالية 2022-2024.

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2022	2021	2020	2019	2018
صافي الدخل (الخسارة)[1]	(464)	4,209	(1,672)	93	1,280
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	–	213	–	–	80
الدخل (الخسارة) قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	(464)	4,422	(1,672)	93	1,360
مجموع الأصول	99,010	105,264	95,800	99,257	94,272
الاستثمارات	44,093	44,991	41,138	43,462	42,264
النسب الرئيسية					
نسبة السيولة الإجمالية	%111	%114	%96	%104	%100
نسبة الديون إلى أسهم رأس المال	1.6	2.1	2.2	2.2	2.5
رأس المال المتاح (بمليارات الدولارات)	32.5	30.7	28.2	27.8	24.7
رأس المال المطلوب (بمليارات الدولارات)	20.1	20.5	20.3	21.8	20.1
إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات	%4.4	%4.9	%6.3	%4.7	%5.1

1. يتعذر مقارنة النتائج المالية بشكل مباشر مع الفترات السابقة بسبب تطبيق معيار محاسبي جديد (ASU 2016-01) في 1 يوليو/تموز 2019، مما أسفر عن تسجيل جميع الأرباح والخسائر غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال في صافي الدخل منذ السنة المالية 2019.

أبرز عمليات المؤسسة

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2022	2021	2020	2019	2018
ارتباطات الاستثمار[1]	32,825	31,500	28,430	24,890	30,699
ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص	12,569	12,474	11,135	8,920	11,629
عدد المشروعات	296	313	282	269	366
عدد البلدان	68	71	67	65	74
تعبئة الموارد من الغير [2]	10,596	10,831	10,826	10,206	11,671
القروض المشتركة	3,475	3,647	4,989	5,824	7,745
مبادرات المؤسسة وغيرها	3,311	3,693	3,370	2,857	2,619
صناديق شركة إدارة الأصول	248	244	50	388	263
تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية[3]	3,562	3,246	2,417	1,137	1,044
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل	23,166	23,305	21,961	19,126	23,301
ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل					
الارتباطات السنوية[4]	9,659	8,195	6,469	5,764	7,398
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	13,198	11,438	10,518	9,074	11,149
القروض المشتركة	2,589	1,309	2,231	2,510	1,984
إجمالي مدفوعات الاستثمار	15,787	12,747	12,749	11,584	13,133
إجمالي استثمارات المحفظة[5]					
عدد الشركات	1,848	1,822	1,880	1,930	1,977
لحساب المؤسسة الخاص	63,763	64,092	58,650	58,847	57,173
القروض المشتركة	15,235	15,658	16,161	15,787	16,210
مجموع استثمارات المحفظة	78,998	79,750	74,811	74,635	73,383
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	250.6	244.0	274.4	295.1	273.4
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[6]	%51	%54	%57	%59	%57

1. تشمل ارتباطات الاستثمار: ارتباطات استثمار طويلة الأجل وارتباطات استثمار قصيرة الأجل.
2. تُعرف "تعبئة الموارد الأساسية من الغير" بأنها- التمويل الذي تقدمه جهات أخرى خارج المؤسسة أو ترتيبات المشاركة في تحمل المخاطر التي تدخل فيها المؤسسة على أساس تجاري نتيجة للمشاركة النشطة والمباشرة لصالح إحدى الجهات المتعاملة معها. ويُستبعد مبلغ 895 مليون دولار من تحويلات المخاطر غير الممولة المحسوبة تحت الحساب الخاص بالمؤسسة.
3. تشتمل تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية على التمويل الخاص الذي تمت تعبئته من الغير من أجل شراكات بين القطاعين العام والخاص نتيجة لدور المؤسسة كمستشار رئيسي للمعاملات. وهي تشمل أيضا خدمات التمويل المؤسسي للمشروعات التي قدمت فيها المؤسسة خدمات استشارية للمعاملات لمساعدة الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص على التوسع في أسواق جديدة، وتنويع عملياتها وإعادة هيكلتها، أو اجتذاب مستثمرين جدد في أسهم رأس المال.
4. عكس التقرير السنوي للسنة المالية 2020 متوسط الرصيد غير المسدد من التمويل قصير الأجل للسنوات المالية 2017-2019. واستخدم التقرير السنوي للسنة المالية 2021 ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل للسنوات المالية 2017-2021. وفي التقرير السنوي للسنة المالية 2020، بلغت ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل المسجلة 6473 مليون دولار، لكن تم تعديل هذا الرقم إلى 6469 مليون دولار. ويشمل التمويل قصير الأجل: برنامج تمويل التجارة العالمية وبرنامج تمويل موردي التجارة العالمية.
5. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة. واعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2018، ولمواكبة التغيّر في المعايير المحاسبية التي تؤثر في طريقة إبلاغ المؤسسة عن حيازاتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال، استحدثت المؤسسة مصطلح استثمارات المحفظة "Portfolio Exposure"، الذي يستخدم القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، بدلاً من الرصيد المدفوع والمستحق. ولذا، تتعذر مقارنة استثمارات المحفظة لحساب المؤسسة الخاص للسنة المالية 2019 فصاعداً بشكل مباشر بالسنوات السابقة.
6. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2022

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2022

المجموع	12,569	%100.00
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	6,189	%49.24
البنية التحتية	1,596	%12.70
الصناعات التحويلية	1,093	%8.69
الصحة والتعليم	809	%6.44
صناديق الاستثمار	765	%6.09
الصناعات الزراعية والغابات	706	%5.62
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	656	%5.22
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	655	%5.21
الموارد الطبيعية[1]	100	%0.80
حسب المناطق		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,164	%25.17
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,965	%23.59
أفريقيا	2,643	%21.02
جنوب آسيا	1,605	%12.77
آسيا الوسطى وتركيا	1,024	%8.15
أوروبا	906	%7.20
الشرق الأوسط	254	%2.02
على الصعيد العالمي	8	%0.07
حسب المنتجات		
القروض[2]	10,190	%81.07
أسهم رأس المال[3]	1,622	%12.90
الضمانات	720	%5.72
منتجات إدارة المخاطر	38	%0.30

1. تشتمل على أنشطة المؤسسة في قطاعات النفط والغاز والتعدين.

2. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.

3. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

إجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2022[4]

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2022

المجموع	63,763	%100
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	24,312	%38
البنية التحتية	9,058	%14
صناديق الاستثمار	6,605	%10
الصناعات التحويلية	4,471	%7
الصحة والتعليم	4,037	%6
الصناعات الزراعية والغابات	3,951	%6
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	3,826	%6
تمويل التجارة	3,406	%5
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	2,644	%4
الموارد الطبيعية[1]	1,451	%2
حسب المناطق[5]		
أفريقيا	13,345	%21
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,956	%20
شرق آسيا والمحيط الهادئ	12,593	%20
جنوب آسيا	8,637	%14
على الصعيد العالمي	5,641	%9
آسيا الوسطى وتركيا	4,357	%7
أوروبا	3,620	%6
الشرق الأوسط	2,614	%4
حسب المنتجات		
القروض[2]	44,011	%69
أسهم رأس المال[3]	14,504	%23
الضمانات	4,883	%8
منتجات إدارة المخاطر	364	%1

4. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.

5. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

أكبر استثمارات قُطرية لمؤسسة التمويل الدولية[6]

في 30 يونيو/حزيران 2022 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

الترتيب العالمي للبلدان		إجمالي استثمارات المحفظة (ملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1	الهند	6,742	%10.57
2	البرازيل	4,223	%6.62
3	الصين	4,212	%6.61
4	تركيا	3,830	%6.01
5	جنوب أفريقيا	2,624	%4.11
6	فييتنام	2,279	%3.57
7	نيجيريا	2,242	%3.52
8	كولومبيا	1,979	%3.10
9	إندونيسيا	1,843	%2.89
10	المكسيك	1,457	%2.29

6. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2022 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات الجديدة
A	598	8
B	4,910	122
C	138	23
مؤسسات الوساطة[7]	13	1
الوساطة المالية-1	289	4
الوساطة المالية-2	4,429	95
الوساطة المالية -3	2,192	43
المجموع	**12,569**	**296**

7. تسري فئة الوساطة المالية على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشروعات التي كانت قائمة في السابق.
للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2022

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	250.6	%100
حسب المناطق		
أفريقيا	98.7	%39
على الصعيد العالمي	31.2	%12
شرق آسيا والمحيط الهادئ	28.9	%12
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	26.1	%10
جنوب آسيا	20.0	%8
أوروبا	19.9	%8
الشرق الأوسط	14.9	%6
آسيا الوسطى وتركيا	10.9	%4
حسب مجالات العمل		
قطاعات (صناعات) مؤسسة التمويل الدولية	169.7	%68
مجموعة المؤسسات المالية	*62.3*	*%25*
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	*44.0*	*%18*
الخدمات الاستشارية للمعاملات	*35.1*	*%14*
البنية التحتية والموارد الطبيعية	*22.6*	*%9*
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	*5.7*	*%2*
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة	28.9	%12
العمل الاستشاري الإقليمي المتعلق بتهيئة الأسواق	52.0	%21

مضاعفة الجهود

في وقت يسوده عدم اليقين

هذا العام، واجهت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحديات خطيرة تتمثل في استمرار موجات الإصابة بفيروس كورونا، وتصاعد معدلات التضخم، وارتفاع مستويات الدين العام والخاص، وتسارع آثار تغيُّر المناخ. وقد زادت الحرب الدائرة في أوكرانيا من تفاقم أجواء عدم اليقين والهشاشة مما يضع السلام والأمن العالميين على المحك. ونتيجة لذلك، شهد العالم حدوث اضطرابات شديدة في سلاسل الإمداد، والأنظمة المالية، والأمن الغذائي، وإمدادات الطاقة. وواجهت البلدان التي تعمل فيها المؤسسة، والتي تزايدت أوضاع الهشاشة في الكثير منها، مصاعب كبيرة لحماية اقتصاداتها.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية، بوصفها أكبر مؤسسة عالمية لتمويل التنمية يركِّز عملها على القطاع الخاص، بمضاعفة جهودها لمساعدة الجهات المتعاملة معها على بناء قدرتها على الصمود في وجه استمرار عدم اليقين. وبالتعاون الوثيق مع شركائها وأصحاب المصلحة، تتصدي المؤسسة للتحديات العالمية يحدوها في ذلك شعور متجدد بالعزم وتركيز دقيق على توسيع نطاق الأثر المُتحقِق، وتعمل معهم على إيجاد طرق جديدة لإطلاق العنان لقوة القطاع الخاص لمساعدة الفئات الأشد احتياجاً.

ويتمثل دور المؤسسة في ربط الناس بفرص الحصول على الوظائف والخدمات الأساسية في وقت ضعُفَت فيه موارد التمويل العامة من جراء الجائحة والصراعات وتغيُّر المناخ. وتساعد المؤسسة البلدان على تحقيق نمو أقوى من خلال بناء سلاسل الإمداد، وتسهيل تدفق التجارة، وسد الفجوة الرقمية، وتقديم حلول الأعمال المراعية لاعتبارات المناخ، وتقوية أنظمة الرعاية الصحية. وتتمثل أولوية المؤسسة في إحراز نتائج قابلة للقياس بالإضافة إلى المنافع الأساسية وتحقيق أثر إنمائي قوي بهدف بناء تعافٍ أخضر وقادر على الصمود وشامل في مختلف بلدان العالم النامية.

هناك ثلاثة محاور مشتركة ركَّزت عليها أنشطة عمل المؤسسة هذا العام:

الابتكار

الشمول

وضع المعايير

مع التركيز على مجموعة من القضايا بالغة الأهمية، واصلت المؤسسة العمل على فتح مسارات جديدة لتنمية القطاع الخاص بإيجاد فرص للقيادة وسط أجواء عدم اليقين وتعزيز النمو لسنوات قادمة. كما واصلت التكيُّف لتلبية الاحتياجات المتطوِّرة للجهات المتعاملة معها حيث أصبحت أكثر مرونة وسرعة في التصدي لتحديات عصرنا.

الإشراف على تحديثات أنظمة التبريد المراعية لاعتبارات المناخ، رومانيا

أصوات الجهات المتعاملة مع المؤسسة وشركائها

العمل معاً، تحقيق النتائج

تتعاون المؤسسة مع أنواع من المتعاملين والشركاء أكثر من ذي قبل. ونعرض فيما يلي بعضاً من آرائهم التي ذكروها هذا العام.

أولكسندر موستيبان

مالك نيفا بيرياسلاف شتشيني، أوكرانيا

تقديم يد العون أثناء الأزمة

"في الأسابيع الأولى بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، تدخلت المؤسسة لمساندة شركة نيفا، وهي إحدى الشركات الرائدة في مجال إنتاج الأغذية بأوكرانيا، حيث ساعَدَنا تمويل رأس المال العامل الذي تلقيناه على الحد من الاضطرابات المحتملة في سلاسل الإمداد والتصدي للمخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي... احتفظ جميع موظفينا، البالغ عددهم 1700 موظف، بوظائفهم وحصلوا على أجورهم في موعدها. ويمكننا دفع الضرائب لموازنات الدولة والموازنات المحلية والمشاركة كذلك في الأنشطة الخيرية لدعم المجتمعات المحلية".

جلالة الملكة ماكسيما

ملكة هولندا

المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية، متحدثةً في الاجتماع العالمي لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة الذي استضافته المؤسسة.

تعزيز الدعم العالمي لتوفير التمويل الشامل

"أولاً وقبل كل شيء، دعونا نسلِّم بهذه الحقيقة الجوهرية وهي أنه لا استقرار بدون شمول كافة الفئات، ولا يساعد التمويل على تحقيق الاستدامة ما لم يكن شاملاً".

طارق أسعد

الشريك الإداري في ألجبرا فنتشرز، وهو أول صندوق لرأس المال المخاطر في العالم يركِّز على مصر وهو أيضا جزء من محفظة المؤسسة العالمية لرأس المال المخاطر البالغ قيمتها 1.6 مليار دولار.

تمويل الرؤية

"المؤسسة هي أحد أقوى شركائنا منذ اليوم الأول لعملنا. فقد آمنت برؤيتنا عندما لم يكن يُذكر رأس المال المخاطر في مصر".

رافائيل بنيني

مدير شركة التخطيط والخدمات اللوجستية، وهي شركة حكومية في البرازيل تعمل مع المؤسسة على اجتذاب استثمارات خاصة بقيمة 16 مليار دولار لإنشاء 6000 كيلومتر من الطرق السريعة من خلال امتيازات جديدة.

تشجيع الابتكار

"بمساندة من المؤسسة، نقدِّم حلولاً مبتكَرة لنموذج امتيازات الطرق في البرازيل من شأنها المساعدة في تعزيز الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها من مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة المحلية والدولية في القطاع الخاص. وتتمثل إحدى أهم سمات هذا النموذج الجديد في الامتثال لمعايير الأداء الخاصة بالمؤسسة التي تحدد للمشروعات معايير بيئية واجتماعية عالية معترفاً بها دولياً، ويُعد هذا مهماً للغاية ليس لأنه يتيح لنا اجتذاب اهتمام المستثمرين فحسب، بل أيضا لضمان استدامة الامتيازات على المدى الطويل".

سيمبالا سيلا

العضو المنتدب لمالي شي، وهي شركة لتجهيز جوز الشيا. سيؤدي نمو هذه الشركة إلى زيادة دخل نحو 120 ألفاً من صغار المزارعين الذين يعيشون بالقرب من باماكو.

الارتقاء بالمعايير

"ستساعدنا الخدمات التمويلية والاستشارية للمؤسسة على الوفاء بالمعايير الدولية في صناعة يشترط فيها عملاؤنا الدوليون متطلبات عالية جداً بشأن الجودة".

ياسمين مختار

الرئيس التنفيذي للمالية في مجموعة هائل سعيد أنعم الرائدة في إنتاج المواد الغذائية الأساسية في اليمن وأحد المورِّدين الرئيسيين لمواد الإغاثة لبرنامج الغذاء العالمي في هذا البلد.

مواصلة العمليات

"شكَّل تمويل رأس المال العامل الذي قدمته المؤسسة عامل تمكين حيوياً بالنسبة لنا".

إيفان دوكي
رئيس كولومبيا في الفترة 2018-2022

متحدثاً عن منافع برنامج المؤسسة "إيدج EDGE" - التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة" لاعتماد المباني الخضراء. وبدعم من هذا البرنامج، أصبح الآن معدل اعتماد المباني الخضراء في كولومبيا من بين أعلى المعدلات في بلدان العالم النامية.

تحقيق الأهداف المناخية

"ينجح برنامج الاعتماد "إيدج" في كولومبيا لأنه يتناول ثلاثة عناصر أساسية في أي إستراتيجية للاستدامة: يضمن تحقيق منافع بيئية محدَدة كمّياً، ويعزِّز التمويل الأخضر، ويسهم في تحقيق الرفاهة الاجتماعية لمَن هم في أمس الحاجة إليها".

سترايف ماسيوا

المؤسس والرئيس التنفيذي لكاسافا تكنولوجيز التي تشمل عدة مؤسسات منها لكويد إنتليجنت تكنولوجيز، وهي شركة رائدة في تقديم خدمات الألياف والخدمات الرقمية المستقلة في أفريقيا.

تنمية الاقتصاد الرقمي في أفريقيا

"تربطنا بالمؤسسة علاقة طويلة الأمد لأن كلينا يستهدف تنمية القارة الأفريقية. ومن خلال الدعم الذي نحصل عليه الآن من المؤسسة في صورة رأسمال صبور طويل الأجل، يمكننا الوصول إلى مناطق كان يتعذر علينا في العادة الوصول إليها من الناحية التجارية البحتة. وقد بدأنا في العمل في المناطق الريفية العميقة وربط المدارس والمستشفيات وتمكين شبابنا من دخول عالم الاقتصاد الرقمي بتكلفة أرخص".

تدعيم سلاسل الإمداد للصناعات الزراعية، كينيا

أصوات الموظفين

بناء القدرة على الصمود وإتاحة الفرص

يجسِّد موظفو المؤسسة مزيجاً رائعاً من تنوُّع المهارات والخبرات والخلفيات.

قضى الكثيرون منهم معظم هذا العام في تحدي حالة عدم اليقين وقطع خطوات رائعة لتحقيق رسالة المؤسسة بغض النظر عن مدى صعوبة الظروف. ونعرض فيما يلي بعضاً من قصصهم.

أوليغ
كوداشوف

فيينا، النمسا

"إننا لا نترك الميدان. ورسالتنا للحكومة هي "أننا نقف إلى جانبكم ونحرص على تقديم المساندة لإعادة إعمار أوكرانيا"".

عمِل أوليغ كوداشوف بلا كلل في موطنه أوكرانيا منذ عام 2015 حيث ساعد في تصميم شراكات بالغة الأهمية بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل، من بينها شراكات تعالج مشكلة نقص الاستثمار المزمن في الموانئ الحيوية. وكان كل شيء يسير على ما يرام في فبراير/شباط 2022 حيث وافق مشغِّلون جدد من القطاع الخاص على استثمار ما مجموعه 137 مليون دولار في ميناءي خيرسون وأولفيا على البحر الأسود، وكانت تُبذل جهود جديدة لاجتذاب آخرين لتنفيذ مشروع تحديثي أكبر في تشورنومورسك. وبعد ذلك، أقدمت روسيا على غزو أوكرانيا، وتعيَّن تعليق جميع الأعمال مع إجلاء معظم الموظفين من مكتب المؤسسة في كييف. ولحسن الحظ، لم يتعرَّض الميناءان سوى لأضرار طفيفة حتى الآن. وعندما تسنح الظروف، فإن كوداشوف وزملاءه مستعدون لاستئناف العمل والبدء من حيث توقفوا لرفع كفاءة البنية التحتية للتجارة البحرية في أوكرانيا.

ميليكا سريدانوفيتش

بلغراد، صربيا

”نحن هناك لإيجاد طرق للمضي قُدُماً في تنفيذ أي مشروع جيد“.

لقد ثبت أن الجائحة العالمية لا تمثل عقبة أمام ميليكا سريدانوفيتش رئيسة فريق الاستثمار المعني بمتابعة حزمة تمويلية من المؤسسة بقيمة 222.2 مليون دولار لتحديث مطار ألماتي في كازاخستان المملوك لشركة تاف آيربورتس التركية كمالك رئيسي جديد له. بدأت المفاوضات في مارس/آذار 2020 تماماً مع بدء تفشي الجائحة العالمية، وسرعان ما تحوَّلت المناقشات لتُجرى عبر الإنترنت مع استمرارها لشهور. وتوَّلت سريدانوفيتش وفريقها التنسيق بين عدة أطراف فاعلة عن بُعد من مواقع مختلفة وعلى مدار ساعات اليوم إلى أن جرى التوصل إلى اتفاقات أولية في سبتمبر/أيلول 2021. وشكَّلت البيئة التنظيمية في البلاد ودخول مديرين محترفين لإدارة تشغيل المطار لأول مرة تحديات أكبر، مما عزَّز أهمية العلاقة القوية بين المؤسسة وشركة تاف المتعاملة معها منذ فترة طويلة. ومع قُرب الوصول إلى مرحلة الإقفال المالي في يناير/كانون الثاني 2022، شكَّلت الاضطرابات السياسية غير المتوقعة في كازاخستان تحدياً لجميع الأطراف المعنية في المشروع. لكن مع تجديد الإصرار، برز في نهاية المطاف مسار للمضي قُدُماً. فالآن، هناك أخيراً مبنى جديد للركاب يجري إنشاؤه في ألماتي التي تُعد مركز النقل الجوي الأكثر ازدحاماً في آسيا الوسطى.

أنغيلو تان

مانيلا، الفلبين

”لم يسبق لي أن شعرت بأن العمل ملحٌ كما هو الحال اليوم“.

تشهد الفلبين واحداً من أسرع معدلات الزحف العمراني في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث تؤدي عمليات التطوير العقاري الجديدة في أحوال كثيرة إلى زيادة التدهور البيئي والتعرُّض لمخاطر المناخ. ويعمل أنغيلو تان مسؤول العمليات، منذ انضمامه إلى المؤسسة في عام 2020، على زيادة استدامة العقارات في الفلبين. فما الذي جعله أسعد الناس؟ إنه تطبيق برنامج المؤسسة ”إيدج“ لاعتماد المباني الخضراء ومؤشر مرونة البناء في مسقط رأسه مدينة لا يونيون لأول مرة هذا العام. يشعر تان بالفخر وهو يشهد نمو البناء الأخضر في الفلبين حيث تستهلك المباني السكنية والتجارية نصف إجمالي إمدادات الكهرباء المتاحة.

ستيفي ماهورو

بوجومبورا، بوروندي

”من المهم للغاية الاستعانة بموظفين ميدانيين. فإذا كنت ستقوم بعمل في بلد ما، فيتعيَّن عليك التواجد هناك وإقامة علاقات مع الحكومة والقطاع الخاص“.

ساهمت ستيفي ماهورو، من مقر عملها في بوروندي، في إعداد أول تقرير تشخيصي مشترك للمؤسسة والبنك الدولي عن القطاع الخاص في البلاد والذي حدد أولويات تنميته، وهي ما تتبناها الحكومة حالياً. وسلَّط التقرير الضوء على ضرورة تحسين إمكانية حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلاد على الائتمان. وتعالج المؤسسة هذه المشكلة بتقديم قرض بقيمة 5 ملايين دولار إلى فرع بنك التعاونيات الريفية والتنمية في بوروندي الذي يدعم إقراض منشآت الأعمال الأصغر حجماً. وهذا القرض الجديد هو أول استثمار للمؤسسة في بوروندي منذ تسع سنوات. ومن المتوقَّع زيادة مساندة الاستثمارات في السنوات القادمة في إطار مبادرة المؤسسة للتصدي لأوضاع الهشاشة في أفريقيا، وهي برنامج بتكلفة 74 مليون دولار لحفز الاستثمار في البلدان التي تكون فيها احتياجات التنمية كبيرة لكن تكاليف مزاولة الأعمال مرتفعة والتحديات التشغيلية هائلة.

مارسيلا بونس

مكسيكو سيتي، المكسيك

”لعبت العلاقات طويلة الأمد والأنشطة المبكرة في مجال تبادل المعارف دوراً رئيسياً في إجراء هذه المعاملة المبتكرة“.

تُعد غواتيمالا شديدة التعرُّض لآثار تغيُّر المناخ حيث ينتج معظم إجمالي ناتجها المحلي في مناطق معرَّضة لمخاطر مناخية كبيرة. لكن حتى هذا العام، لم يكن أي من بنوكها قد اتخذ أي خطوات ملموسة للتصدي لذلك، مما أدى إلى إعاقة مصدر محتمل مهم للاستثمار.

بدأت مارسيلا بونس أخصائية التمويل المناخي بالمؤسسة وزملاؤها في فِرَق الاستثمار والخدمات الاستشارية، والذين على دراية كبيرة بالاتجاهات العالمية في مجال الأنشطة المصرفية الخضراء، في العمل في عام 2018 مع بانكو جي آند تي كونتيننتال بغواتيمالا، وهو إحدى الجهات المتعامِلة منذ فترة طويلة مع المؤسسة. ومنذ ذلك الحين، تعمل مارسيلا وزملاؤها باطراد على بناء الوعي المؤسسي بالعديد من فرص تحقيق الاستدامة من خلال أكاديمية المؤسسة للأنشطة المصرفية الخضراء، وهي مبادرة للمعرفة وبناء القدرات تستهدف مساندة البنوك في التحوُّل إلى الأنشطة الخضراء. وقد مهَّد عملهم الطريق لتقديم قرض ثانوي جديد من المؤسسة بقيمة 80 مليون دولار لتمكين هذا البنك من إطلاق نشاط التمويل المناخي. وبانكو جي آند تي كونتيننتال هو الآن أول مؤسسة مالية في البلاد تركِّز على المباني الخضراء وكفاءة استخدام الطاقة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن الخدمات الاستشارية ذات الصلة التي قدمتها المؤسسة أن تساعد هذا البنك على إنشاء مجال عمل جديد مهم لتقديم الحلول المراعية لاعتبارات المناخ في مختلف أنحاء غواتيمالا.

أنيسة
كانون

دبي، الإمارات
العربية المتحدة

”في وقت الأزمة، تمكَّنا من مساندة الجهة المتعاملة معنا في جهودها الرامية إلى حفز الابتكار وريادة الأعمال وخلق الوظائف في منطقة عالية المخاطر وجديدة في التعامل مثل الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن المهم إحداث فارق في الأوقات الصعبة؛ ولهذا انضممتُ إلى المؤسسة – لأنفِّذ معاملات كهذه“.

يواجه العديد من مؤسسي الشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة مصاعب كبيرة للحصول على التمويل والتوجيه اللذين يحتاجون إليهما لتحقيق النمو. وتعمل المؤسسة على معالجة هذه المشكلة باستثمار 2.5 مليون دولار في ”صندوق ابتكار الثاني“، وهو أداة لتوفير رأس المال المخاطر للشركات التكنولوجية الناشئة في فلسطين. وإلى جانب استثمارنا، يُقدَّم مبلغ إضافي قدره 500 ألف دولار من مبادرة تمويل رائدات الأعمال لضمان استمرار مساندة الشركات الناشئة التي ترأسها نساء.

وعملت أنيسة كانون، مسؤولة الاستثمار، على إعداد هذه المعاملة في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2021 وهي الفترة ذاتها التي اندلعت فيها موجة جديدة من الصراع المسلَّح. ولم توقفها هذه الأوضاع الصعبة، بل رأت فيها فرصة لبناء مستقبل أفضل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ساراموري (ساري)
كامبو
و
فاتوماتا (ميمي)
كيتا

كوناكري، غينيا

”يُعد قطاع التعدين، إلى حد بعيد، أكبر القطاعات في الاقتصاد الغيني. ونحن بصدد توسيع نطاق منافعه بشكل أكبر لتغطي المجتمعات المحلية ومنشآت الأعمال في غينيا، لا سيما في مجال تمكين النساء والشباب“.

تمتلك غينيا موارد طبيعية هائلة، منها أكبر احتياطي في العالم من البوكسيت وهو الخام الذي يُنتج منه الألومنيوم.

تولى ساري كامبو وميمي كيتا، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والحكومة الكندية ووكالات الأمم المتحدة وبعض الجهات المتعامِلة التي تستثمر فيها المؤسسة وحكومة غينيا والمنظمات المجتمعية المحلية والمجتمع المدني وغيرها، قيادة برنامج متعدد المستويات يُظهر تحقيق العديد من النتائج في مجال تنمية البوكسيت المستدامة. وتشمل هذه النتائج تدشين سوق المشترين والمورِّدين، وهي مبادرة لتعزيز المحتوى المحلي وربط منشآت الأعمال من خلال منصة رقمية. وقد ساعد هذا المشروع، منذ إطلاقه في عام 2018، منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في غينيا على تعزيز قدرتها على المنافسة مما أدى إلى إبرام عقود بقيمة تتجاوز 16 مليون دولار مع صناعة الموارد الطبيعية، وهو يستهدف الآن فرصاً في صناعات أخرى كذلك. ويساند فريق العمل مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في صناعة التعدين وتوفير سبل رزق بديلة للمئات من النساء والشباب في المجتمعات المحلية المضيفة.

أصوات المستفيدين

من الناس الذين نخدمهم

تُحدِث المؤسسة، من خلال الاستثمارات والخدمات الاستشارية ومجموعة عريضة من المبادرات الأوسع نطاقاً، فرقاً في حياة الناس. ونعرض فيما يلي بعضاً من آراء الذين استفادوا من عملنا مؤخراً.

غابرييل مولي
كينيا

مُشارِك في ملكية **إليكس برونداكتس**، وهي منشأة أعمال كينية صغيرة اتجهت إلى بدء إنتاج مُطهِّر للأيدي للسوق المحلية بتمويل من بنك كينيا التعاوني المتعامِل مع المؤسسة.

القيام بدور محوري أثناء الجائحة

"ببساطة، كانت الجائحة بمثابة فرصة لخدمة مجتمعنا من خلال توفير المُطهِّرات والتعاطف مع السكان المحليين الذين فقدوا وظائفهم بخلق فرص عمل لهم، وقد تمكَّنا من تعديل ممارسات وأنشطة عملنا واتخاذ قرارات سريعة لأننا حصلنا على المساندة".

رمزي بالا
كوسوفو

تستطيع مزرعته العائلية الصغيرة في كوسوفو تحمُّل آثار اضطرابات الأسواق، وذلك بسبب التمويل الذي تلقته أثناء الجائحة من **كي إي بي تراست**، وهي مؤسسة للتمويل الأصغر تساندها المؤسسة.

تحسين مستويات المعيشة

"يمكنني شراء الكتب والملابس لأطفالي الأربعة ولا أشعر بالقلق".

هينا خان
باكستان

موظفة في **أرتستك ميلينرز** بباكستان والتي افتتحت أول مركز للرعاية النهارية في موقع عملها بمساندة من المؤسسة، وذلك في إطار جهودها لتحسين مشاركة النساء العاملات في قوة العمل لديها.

الطمأنينة وراحة البال

"اعتدتُ أن أترك طفلي مع الجيران أو صاحبة المنزل أو أقاربي. فقد كنت أتركه هناك، لكن قلبي لم يكن مرتاحاً على الإطلاق. أما الآن، فأنا أفضل حالاً بكثير لأن طفلي بدأ يأتي إلى مركز الرعاية النهارية. فلا أشعر بالتوتر الآن، بل أشعر بالطمأنينة والارتياح في العمل بشكل أكبر بكثير".

خافيير هيرنانديز
هندوراس

واحد من بين أكثر من 3 آلاف من صغار المزارعين في هندوراس الذين استطاعوا تحسين غلات محاصيلهم بفضل التمويل المقدَّم من خلال برنامج التمويل الزراعي (AgroMoney) التابع للمؤسسة بالاشتراك مع **غروبو كاديلغا** المحلية المتعامِلة معها.

الائتمان الريفي

"ذُهِلتُ من الخدمة الجيدة للغاية من جانب المسؤولين عن تقديم التسهيلات الائتمانية. وتعجبني السهولة التي يتم بها منح القروض".

سيني سامبا
السنغال

الرئيسة التنفيذية لشركة **لو ليونسو** السنغالية لإنتاج أغذية الرُضّع والتي تستهدف توسيع سوق أغذية الرُضّع المنتجَة محلياً في بلدان غرب أفريقيا. وتستخدم سامبا التمويل المقدَّم من مجموعة للاستثمار في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة متعامِلة مع المؤسسة لمساعدة المزارعين المشاركين في سلسلة الإمداد الخاصة بها على رفع كفاءتهم.

طاقة ريادة الأعمال

"كلما تساعد [المزارعين المحليين] على بناء قدراتهم، تزيد كفاءتهم الإنتاجية ويمكن تهيئة المزيد من الأسواق، وبالتالي يربح الجميع".

مالك سكر
باكستان

الرئيس التنفيذي **لأفيردا**، وهي شركة لإدارة النفايات مقرها دبي وتعمل على التوسع في إتاحة حلولها المبتكرة في أسواق جديدة من خلال حزمة تمويلية من المؤسسة بقيمة 30 مليون دولار.

التوسُّع من أجل إحداث تأثير

"سيساعدنا جميعاً هذا القرض المقدَّم من المؤسسة على تسريع وتيرة مشروعاتنا المستدامة في سلطنة عمان والمغرب وجنوب أفريقيا بشكل كبير".

غيثا مانجوناث
الهند

الرئيسة التنفيذية والمؤسِسة لشركة **نيراماي** التي طوَّرت جهازاً طبياً منخفض التكلفة يعتمد على تطبيق إلكتروني للكشف المبكر عن سرطان الثدي. ونيراماي هي إحدى الشركات الناشئة الفائزة التي اختارتها لجنة من الخبراء في مسابقة الجوائز العالمية لتكنولوجيا صحة المرأة بدعم من المؤسسة والبنك الدولي ورابطة تكنولوجيا المستهلك.

منح تقدير عالمي

"إن الفوز بهذه الجائزة العالمية للتكنولوجيا الصحية يعني الكثير بالنسبة لفريق نيراماي الذي ظل يكِد من أجل إيجاد حل جديد للكشف عن سرطان الثدي وتقديم هذا الحل للنساء في الهند وفي مختلف أنحاء العالم أيضا".

التخفيف من تداعيات تفشي فيروس كورونا

التركيز على تحقيق تعافٍ قادر على الصمود

الصورة يساراً ويميناً:
بيولوجيكال إي ليمتد، الهند

مع استمرار تسبُّب الجائحة العالمية في إحداث أضرار بالغة، واصلت المؤسسة تقديم التمويل لأنشطة للتخفيف من تداعيات تفشي فيروس كورونا على نطاق واسع في السنة المالية 2022 لمساندة الجهات المتعاملة معها في أوقات التقلُّبات وعدم اليقين. وركَّزت المؤسسة على ثلاثة مجالات يكمل أحدها الآخر وهي الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي القادر على الصمود. وتستهدف حِزَم المؤسسة التمويلية الأماكن والأشخاص الأشد احتياجاً والتي غالباً ما تُستكمَل بأموال إضافية تتم تعبئتها من مصادر أخرى.

وزادت الآن مخصصات صندوق المؤسسة للتمويل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا، الذي جرى إطلاقه في عام 2020، من 8 مليارات إلى 8.6 مليارات دولار. ويشمل الصندوق برنامج قاعدة الهرم لمقدِّمي الخدمات المالية الذين يستهدفون المقترضين الأدنى دخلاً. وبدأ هذا البرنامج، الذي يقدِّم دعماً إضافياً للبلدان الأشد فقراً والأكثر تضرُّراً من الجائحة، بمبلغ 400 مليون دولار العام الماضي ثم تلقى تمويلاً إضافياً بقيمة 200 مليون دولار هذا العام.

تمويل بقيمة 8.6 مليارات دولار

لصندوق المؤسسة للتمويل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا الذي أسهم في إنقاذ الأرواح وسبل كسب الرزق

وقدَّم هذا الصندوق أكثر من 7.4 مليارات دولار لتمويل 104 مشروعات تقدِّم السيولة ورأس المال العامل وتمويل التجارة لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها، لا سيما في الصناعات الأشد تضرُّراً من الجائحة مثل الخدمات المالية والصناعات التحويلية. وساهم عمل المؤسسة في مبادرة الاستجابة الأكبر لمجموعة البنك الدولي في مواجهة الأزمة لإنقاذ الأرواح وسبل كسب الرزق.

وبينما تجري حملات التطعيم بشكل جيد في العديد من البلدان، زاد تركيز المؤسسة على المناطق الأكثر احتياجاً. وستساعد حزمة التمويل التي قدمتها المؤسسة بقيمة 30 مليون دولار شركة بيولوجيكال إي الهندية في توسيع إمداداتها من اللقاحات البديلة رخيصة الثمن لاستخدامها في عمليات التحصين الروتينية للأطفال، وكذلك التوسُّع في إنتاج لقاحات جديدة. وستؤدي الاتفاقيات الجديدة مع معهد باستور في داكار بالسنغال ومجلس تنمية رواندا إلى زيادة إنتاج اللقاحات في مختلف أنحاء أفريقيا.

ومن خلال منصة الصحة العالمية التابعة لها، عملت المؤسسة على زيادة تقديم اللقاحات ومعدات الحماية الشخصية والمستلزمات الطبية في عموم اقتصادات الأسواق الصاعدة. وهذه المنصة، التي أُنشئت في عام 2020 بمخصصات قدرها 4 مليارات دولار، هي منصة تمويلية لزيادة إمدادات الشركات المحلية من الأجهزة والخدمات الطبية الحيوية. وفي فبراير/شباط 2022، صادق مجلس المديرين التنفيذيين على تمديد عمل المنصة لعام ونصف عام إضافيين. وحتى الآن، استثمرت المؤسسة نحو 1.1 مليار دولار من حسابها الخاص بالإضافة إلى 576 مليون دولار تمت تعبئتها من مصادر أخرى. وبلغت استثمارات المؤسسة الموجَّهة للمنصة نحو 800 مليون دولار في نهاية السنة المالية 2022.

غزو أوكرانيا وانعدام الأمن الغذائي

التصدي لأزمات متداخلة

حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، كان التعافي العالمي يتسم بشدة التفاوت حيث كانت اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تواجه مصاعب كبيرة لمسايرة البلدان الأكثر ثراءً. وأطلقت هذه الحرب موجات من الصدمات جديدة، مما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن التعافي. وتُعد روسيا وأوكرانيا من بين أكبر منتجي ومصدِّري القمح والذرة والشعير وبذور عباد الشمس وزيت عباد الشمس في العالم. وروسيا أيضا أحد الموردِّين الرئيسيين للنفط الخام والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الأسمدة والسلع الزراعية. وقد أدى تعطُّل هذه الإمدادات إلى ارتفاع الأسعار الذي ترتبت عليه عواقب سلبية على حركة التجارة ومستويات الرفاهة عالمياً، مع وقوع العبء الأكبر على البلدان النامية التي تعتمد على الواردات لإطعام شعوبها.

وجاءت استجابة المؤسسة على وجه السرعة من خلال تقديم تمويل رأس مال عامل إلى الجهات المتعاملة معها في أوكرانيا، مما مكَّنها من مواصلة الحصول على الغذاء والوقود والدواء. وأبقت المؤسسة أيضا على إتاحة التسهيلات التجارية لمساندة استيراد المستلزمات الحيوية. وساعدت أحد كبار المنتجين الزراعيين في أوكرانيا على مواصلة العمل حتى يتمكَّن من متابعة الزراعة في موسم الربيع وجلب الحبوب للتخفيف من المخاوف المتصلة بالأمن الغذائي. ومع ذلك، أدركت المؤسسة أن بلداناً أخرى في المنطقة ستحتاج أيضا إلى المساندة للوقاية من آثار الحرب. وأدركت كذلك أن الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء سيكون ذا آثار هائلة على البلدان النامية التي تواجه مصاعب كبيرة بالفعل لتوفير الغذاء لشعوبها.

ونتيجةً لذلك، تُعِد المؤسسة لإطلاق منصتين جديدتين للتمويل:

- ستساند المنصة الأولى المشروعات في أوكرانيا مع الاستفادة من التمويل المختلط. وستعطي الأولوية للاستثمارات الموجَّهة لمساندة بناء قدرة منشآت الأعمال والنازحين والبلديات المتضررة على الصمود وتلبية الاحتياجات العاجلة من الخدمات اللوجستية والطاقة.
- ستساند المنصة الثانية تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وستعمل المنصة العالمية للأمن الغذائي على تسهيل تجارة السلع الغذائية وتقديم المستلزمات للمزارعين، ومساندة رفع كفاءة إنتاج المنتجات الغذائية وتوزيعها توزيعا فعالا في بلدان المقصد، بالإضافة إلى تحسين قدرة النظام الغذائي العالمي على الصمود في وجه الأزمات.

الحفاظ على حيوية تدفقات التجارة

في الأوقات التي يسودها عدم اليقين، يكون استمرار توفير التمويل لأنشطة التجارة ضرورياً لحماية الشركات من الانهيار والحفاظ على الوظائف، لا سيما في الأسواق الصاعدة. لكن في الظروف الصعبة الحالية ومع تزايد الاضطرابات في سلاسل الإمداد وكذلك ارتفاع معدلات التضخم ومشكلات الأمن الغذائي، بدأ العديد من البنوك الدولية يتراجع عن تمويل التجارة. ويحد هذا التراجع بشدة من قدرة المقرضين المحليين على تمويل احتياجات الاستيراد والتصدير للعملاء.

ويؤدي هذا الوضع إلى خلق طلب قياسي على منصات المؤسسة الخاصة بالتجارة وسلاسل الإمداد. وساعدت المؤسسة في سد هذه الفجوة بسرعة مع تخفيف المخاطر في الأسواق التي تشهد تحديات حيث يتم تقييد التسهيلات التجارية. وزاد مجمل الارتباطات بنسبة 14% عن العام الماضي ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 9.7 مليارات دولار، وتم استثمار نحو 75% من هذا المبلغ في البلدان منخفضة الدخل والهشة. وستساعد المؤسسة فرعي بنك فيستا في غينيا وبوركينا فاصو، من خلال التسهيلات التجارية المقدَّمة لهما بقيمة تصل إلى 24 مليون دولار (12 مليون دولار لكل منهما)، على تمويل الواردات من المواد الغذائية والمواد الخام والمنتجات النفطية المكرَّرة والمعدات والسلع الاستهلاكية والمواد المهمة الأخرى. ومن خلال الانضمام إلى برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة، سيتمكَّن بنك فيستا من الوصول إلى شبكة من البنوك المراسلة مما يعزِّز قدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

أكثر من 200 مليار دولار

لمساندة التجارة في الاقتصادات النامية منذ عام 2004

وقد ساندت المؤسسة أنشطة التجارة في الاقتصادات النامية بأكثر من 200 مليار دولار منذ عام 2004 وتتوقَّع تقديم قرابة 100 مليار دولار إضافية بحلول عام 2030. وفي هذا العام، بدأت المؤسسة في إعداد مبادرة لتعافي التجارة وسلاسل الإمداد في أفريقيا بمبلغ مليار دولار من أجل تلبية احتياجات تمويل التجارة وسلاسل الإمداد في مختلف بلدان أفريقيا في أعقاب الجائحة. وواصلت المؤسسة أيضا تطوير منتجاتها لتخفيف الأعباء الرأسمالية مع البنوك العالمية الكبرى ونفَّذت واحدة من أكبر معاملات تحويل المخاطر المركَّبة في العالم حتى الآن. وسيساعد ضمان المؤسسة الكبير لمحفظة مرجعية لكريدي أجريكول سي آي بي بما يعادل 4 مليارات دولار هذا البنك على زيادة تمويله للتجارة في الأسواق الصاعدة بشكل كبير.

وبالتطلع إلى المستقبل، سيكون لرقمنة المعاملات التجارية وتقنية بلوك تشين دور متزايد في تحديد مستقبل التجارة لما توفِّرانه معا من إمكانات كبيرة لتعزيز التكامل والشمول. وتمت أول معاملة تجارية رقمية للمؤسسة في يوليو/تموز 2021 عبر منصة رقمية عالمية لتمويل التجارة، وذلك لمساندة ضمان خاص بعقد لشراء البُن من بنك الازدهار التجاري المشترك في فييتنام. وستنخرط المؤسسة بشكل أكثر نشاطاً في هذه الأنواع من المعاملات مع تقديم برامج لبناء القدرات بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والشركاء الآخرين. وسيساعد شركاء المؤسسة البنوك ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ببلدان الأسواق الصاعدة على التصدي للتحديات الناجمة عن تعطُّل سلاسل الإمداد.

التعاون لتهيئة الأسواق و تعبئة الاستثمارات الخاصة من أجل التنمية

رعاية صحة الأسرة، باكستان

يشكِّل دعم شركاء التنمية جزءاً لا يتجزأ من جهود تحقيق رسالة المؤسسة. وتدعِّم شراكات المؤسسة تأثير عملياتها من خلال توجيه الموارد إلى البرامج التي تعمل على تحسين الأحوال المعيشية للفقراء، وخلق الوظائف، وتمكين النساء والشباب، وزيادة الفرص في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، ودعم كوكب الأرض من خلال تخفيف آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها.

وتقيم المؤسسة شراكات مع أكثر من 30 من الهيئات الإنمائية الحكومية والمؤسسات والشركات والمنظمات متعددة الأطراف. وفي السنة المالية 2022، تعهَّد شركاؤنا في مجال التنمية بتقديم نحو 175 مليون دولار لصالح ما تقوم به المؤسسة من خدمات استشارية وأنشطة إعداد الأسواق والمشروعات في المراحل الأولى ("العمل التمهيدي"). وتعهَّدوا أيضا بتقديم نحو 40 مليون دولار لصالح مبادرات التمويل المختلط، وينطوي ذلك على استخدام مبالغ صغيرة نسبياً من أموال المانحين الميسَّرة لتخفيف مخاطر استثمارية محددة والمساعدة في إعادة موازنة هياكل المخاطر إلى العوائد في الاستثمارات الرائدة التي لا يمكنها الاستمرار وفق شروط تجارية صرفة. وتدعم هذه المساهمات قدرة المؤسسة على بناء القدرات التجارية والمؤسسية، وتحمُّل المزيد من المخاطر، والاستثمار في المشروعات عالية التأثير.

ويدعم شركاء المؤسسة أيضا عملها في تحسين المعايير العالمية ونقل المعارف مع تمكينها من الوفاء بأولوياتها الإستراتيجية على المستويين العالمي والقُطري. وتتعاون المؤسسة مع شركائها في العديد من المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية مثل جهود الإغاثة والتعافي الجارية، والتصدي لتغيُّر المناخ والتحوُّل في مجال الطاقة، وتعزيز صمود قطاع الرعاية الصحية، وأمن الغذاء والطاقة، وزيادة التركيز على معالجة أوضاع الهشاشة، والتحوُّل الرقمي.

ونظرا لما تتمتع به المؤسسة من ريادة بالأسواق، فإنها قادرة بمرونة على احتضان الأفكار الجديدة والتوسُّع في استخدام الحلول التي أثبتت فاعليتها. ويساعد إرساء سوابق بالأسواق وبيان الأثر في رسم مسارات للآخرين، وبالتالي تعبئة رأس المال من مصادر إضافية لإحداث أثر إنمائي. وتضيف بيئة العمل العالمية الحالية المزيد من التعقيد وعدم اليقين والإلحاح على هذا العمل.

وتستجيب المؤسسة بشكل استباقي إذ تعمل مع مجموعة متنوعة ومتنامية من شركاء التنمية.

ويتزايد دخول المؤسسة في شراكات من خلال منصات قُطرية ومختصة بمحاور تركيز في قطاعات متعددة، وهي طريقة إستراتيجية وتتسم بالكفاءة لتحقيق التعاون وتعبئة التمويل من العديد من شركاء التنمية ذوي الرؤى والأهداف المشتركة. وأطلقت المؤسسة منصات للجهود المبتكرة في مجالات المناخ والرعاية الصحية ومعالجة الهشاشة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المجالات، وتتوقع إنشاء منصات جديدة في العام المقبل للتصدي لما يستجد من أولويات. وتوفِّر هذه المنصات المرونة اللازمة لتمويل مشروعات متعددة مما يسرِّع من قدرة المؤسسة على تهيئة الأسواق، وتعظيم الأثر الإنمائي، وتمكين القطاع الخاص من زيادة مشاركته في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة بطريقة فعَّالة من حيث التكلفة.

نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية والعملات المحلية

الأدوات الأساسية في مجموعة أدوات مؤسسة التمويل الدولية

نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية

التمويل المختلط هو إحدى الأدوات الأساسية التي تتيحها مؤسسة التمويل الدولية وهو ينطوي على تعاون وثيق مع شركاء التنمية لتعبئة استثمارات خاصة في المشروعات الرائدة والبيئات الحافلة بالتحديات. وباستخدام مبالغ صغيرة نسبياً من أموال المانحين الميسَّرة إلى جانب مواردها الخاصة، تستطيع المؤسسة تخفيف مخاطر استثمارية محددة ومساندة الاستثمارات التي لا يمكنها، بخلاف ذلك، الاستمرار بشروط تجارية صرفة.

ويأتي جزء كبير من هذه المساندة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية التي أُنشِئت في عام 2017 للمساعدة في حفز الاستثمارات الخاصة في البلدان الأشد فقراً والأكثر هشاشة. ومنذ ذلك الحين، تم توجيه أكثر من 2.6 مليار دولار من أموال هذه النافذة لمساندة 128 معاملة للمؤسسة في 33 بلداً من البلدان الهشة ومنخفضة الدخل.

وبلغت ارتباطات النافذة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية 992 مليون دولار في السنة المالية 2022.

ومن بين جملة مشروعات أخرى، كانت مساندة النافذة قد أتاحت للمؤسسة تمويل توسُّع روبست إنترناشيونال، وهي شركة للصناعات الزراعية يمكنها تحسين سبل كسب الرزق للآلاف من صغار المزارعين في شمال نيجيريا المتضرر من الصراعات والذي تزيد فيه مستويات الفقر بواقع خمسة أمثال عنها في الجنوب. وتشمل الحزمة التمويلية من المؤسسة البالغة 18 مليون دولار قرضاً بمبلغ 9 ملايين دولار من حساب المؤسسة الخاص وقرضاً من النافذة بالمبلغ ذاته بشروط ميسَّرة. وستستخدم روبست حصيلة القرض في بناء مستودعات حديثة ومنشآت لتجهيز السمسم. ونتيجةً لذلك، لن يصبح المزارعون بحاجة إلى تخزين محاصيلهم في الظروف السيئة الحالية التي تؤدي إلى فاقد كبير بعد الحصاد وتسهم في انبعاثات غازات الدفيئة. وما كان لهذا المشروع أن يرى النور لولا المساندة التي قدمتها النافذة نظراً لمحدودية توفُّر الضمانات ووجود مخاطر أمنية محتملة في هذا البلد.

وشهد الأول من يوليو/تموز 2022 بداية دورة جديدة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية تمتد لثلاث سنوات، حيث تم مبدئياً تخصيص ملياري دولار كتمويل للنافذة متاح لتمكين المؤسسة من تنفيذ المزيد من المعاملات من هذا النوع في الأسواق الأشد حفولاً بالتحديات.

التمويل بالعملات المحلية

تقدِّم المؤسسة تمويلاً طويل الأجل بأكثر من 70 عملة محلية. ويُعد التمويل بالعملات المحلية أحد منتجاتها الأساسية لتمويل التنمية إذ يساعد الجهات المتعاملة معها التي تحقق معظم إيراداتها محلياً على تجنُّب مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بالاقتراض بالدولار أو اليورو أو العملات الصعبة الأخرى.

وتقوم المؤسسة بذلك من خلال مجموعة متنوعة من النُهُج المستندة إلى آليات السوق، من بينها استخدام أسواق المبادلات المحلية وحلول التمويل المهيكلة. وفي البلدان التي تكون فيها أسواق رأس المال غير متطورة وحلول السوق غير متاحة بدرجة كافية، تعتمد المؤسسة على التمويل المختلط من برنامج العملات المحلية في نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية لتقديم المساندة. ولإحداث تأثير إضافي، تقوم المؤسسة أيضا بإصدار وشراء سندات كبيرة بالعملات المحلية تدعِّم أسواق رأس المال المحلية.

وتُعد هذه الخطوات لتقديم التمويل بالعملات المحلية ذات أهمية خاصة في قطاعات مثل البنية التحتية والإسكان ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وفي السنة المالية 2022، قدَّمت مؤسسة التمويل الدولية ما يعادل 3.9 مليارات دولار من التمويل بالعملات المحلية في مجموعة واسعة من البلدان، وذلك مقابل 2.1 مليار دولار في السنة المالية 2021 أي بزيادة بواقع الضعف تقريباً. وفي طاجيكستان، يساعد قرض من المؤسسة بالسوموني الطاجيكي بما يعادل 5 ملايين دولار آيمون إنترناشيونال، وهي إحدى مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة، على زيادة قروضها لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كورونا. وفي تنزانيا، سينمو أكثر من ألفي منشأة أعمال صغيرة مملوكة لنساء من خلال الاستفادة من حصيلة سند للمساواة بين الجنسين مقوَّم بالشلن التنزاني بما يعادل 32 مليون دولار والذي أصدره بنك إن إم بي في بورصة دار السلام بالاشتراك مع المؤسسة كمستثمر رئيسي.

الانطلاق نحو المستقبل

تعني أجواء عدم اليقين العالمية الراهنة أنه لم يعُد بإمكان المؤسسة القيام بأنشطة أعمالها كالمعتاد. ومن الضروري استحداث منتجات ومنصات جديدة لتحقيق أهدافها الطموحة المتمثلة في زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

أنظمة المدفوعات الرقمية لأصحاب منشآت الأعمال الصغيرة، مصر

تعبئة التمويل للحد من قابلية التأثر بمخاطر تغيُّر المناخ

في وقت تعاني فيه الموازنات الحكومية من ضغوط كبيرة، يكون من المهم للغاية تعبئة التمويل من القطاع الخاص ومساعدة البلدان على تخفيف آثار تغيُّر المناخ. وتعمل المؤسسة على استحداث طرق جديدة لزيادة التمويل المناخي في مجالات مثل الطاقة والنقل والصناعات التحويلية.

يستند برنامج جديد إلى نموذج برنامج المؤسسة الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك الذي نجح في تعبئة ما يزيد على 10 مليارات دولار لغرض الإقراض المباشر للشركات الخاصة في أكثر من 50 اقتصاداً نامياً منذ عام 2013. وتُعد المنصة الجديدة "كوكب واحد" التابعة لهذا البرنامج أول محفظة متعددة القطاعات لقروض الأسواق الصاعدة في العالم تتسق مع اتفاق باريس، وهو معاهدة دولية لمكافحة تغيُّر المناخ. وتجمع هذه المنصة، التي أُطلِقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 في مؤتمر الأمم المتحدة حول تغيُّر المناخ الذي عقد في غلاسكو (الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف)، بين مساهمات مؤسسات الاستثمار وأموال المؤسسة الخاصة لتعظيم التمويل المتاح لشركات القطاع الخاص في الخطوط الأمامية لمواجهة تغيُّر المناخ.

وفي السنة المالية 2022، انضمت المؤسسة إلى الشركاء لزيادة التمويل لأنشطة تخفيف آثار تغيُّر المناخ بشكل كبير. واتفقت المؤسسة وشركة أموندي الفرنسية لإدارة الأصول على إنشاء صندوق جديد بمبلغ ملياري دولار لمكافحة عدم المساواة وتغيُّر المناخ. وتساعد هذه المبادرة في زيادة إتاحة قطاعات جديدة من سوق السندات المستدامة والطلب عليها. كما سيساعد الصندوق البلدان النامية على التعافي من آثار الجائحة وتقوية الموارد لتقليل حدة الأزمات المستقبلية.

للاطلاع على تقرير المؤسسة بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، انظر تقريرنا على شبكة الإنترنت.

تسريع وتيرة الاستثمار في الشبكات الصغيرة

هناك ما يُقدَّر بنحو 600 مليون شخص في مختلف أنحاء أفريقيا - و759 مليون شخص على مستوى العالم – محرومون من الكهرباء التي تمثل ركيزة أساسية للتنمية.

وتوفِّر أنظمة الشبكات الصغيرة حلاً ممتازاً في العديد من المناطق حيث تستخدم مصادر الطاقة المتجددة بشكل أساسي لتوفير كهرباء منتظمة ومنخفضة التكلفة بكفاءة في المدن والمناطق الريفية التي لا تغطيها الشبكات الوطنية. وهذه الصناعة الواعدة مرشَّحة للنمو لكنها تعثرت بسبب غياب أُطر مستقرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وعقبات أخرى؛ مما أدى إلى انخفاض مستويات الاستثمارات الخاصة.

وتعالج مبادرة مجموعة البنك الدولي للتوسُّع في إنشاء الشبكات الصغيرة الحواجز التي تعوق تنفيذ مشروعات واستثمارات كبيرة النطاق. وقامت المؤسسة، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بأنشطة "العمل التمهيدي" لتطوير منصة شاملة للشبكات الصغيرة توفِّر للحكومات والقطاع الخاص ما يلزم من تمويل ودعم استشاري وخدمات تخفيف المخاطر. وإحدى المزايا الرئيسية لهذه المنصة هي إمكانية محاكاتها حيث يمكن اعتماد نهج "التوسُّع في إنشاء الشبكات الصغيرة" في مواقع متعددة مما يعزِّز إنجاز المشروعات بكفاءة وفي مواعيدها، مع إمكانية تحقيق زيادة كبيرة في إنشاء هذه الشبكات عالمياً. وتستند هذه المبادرة إلى نموذج مبادرة "التوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية"، وهي نهج تعاوني آخر لمجموعة البنك الدولي نجح في إطلاق العنان للاستثمارات الخاصة في مجال الطاقة الشمسية بالعديد من البلدان الأفريقية قبل التوسُّع إلى أوزبكستان.

بدأ أول تنفيذ لمبادرة "التوسُّع في إنشاء الشبكات الصغيرة" على المستوى القُطري في أكتوبر/تشرين الأول 2021 عندما تم توقيع تفويض مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتساند هذه المبادرة تنفيذ مشروع مرتقب للشبكات الصغيرة سيؤدي إلى زيادة قدرة التوليد بأكثر من 200 ميغاوات مما يساهم في تحقيق هدف الحكومة برفع معدل إمداد السكان المحليين بالكهرباء من 19% حالياً إلى 30% بحلول عام 2024. وسيفيد هذا المشروع بشكل خاص اثنتين من أكبر المدن في البلاد هما مبوجي-ماي وكانانغا اللتين يزيد عدد سكانهما معاً على 4 ملايين نسمة.

تعزيز قدرة أنظمة الرعاية الصحية في أفريقيا على الصمود

إنّ ما تلقته البلدان الأفريقية من الإمدادات العالمية من لقاحات كورونا أقل مما حصلت عليه بقية بلدان العالم، وقد أبرز ذلك الحاجة الملحة إلى تحسين قدرات بلدان أفريقيا على إنتاج اللقاحات محلياً، سواء الخاصة بفيروس كورونا أو بالأمراض الأخرى. وتستورد أفريقيا 99% من إمداداتها من اللقاحات بينما لا تتعدى نسبة التصنيع المحلي 1%. ويهدف الاتحاد الأفريقي إلى تصنيع 60% من اللقاحات الروتينية للقارة محلياً بحلول عام 2040.

ووقَّعت المؤسسة على خطاب تفويض في مارس/آذار 2022 مع معهد باستور في داكار لتدشين جهد تعاوني لبناء منشأة جديدة لتصنيع اللقاحات في السنغال. وستُموَّل هذه المنشأة التي تبلغ تكلفتها 222 مليون دولار بمزيج من التمويل العام والمنح والتمويل الخاص وستكون قادرة على إنتاج ما يصل إلى 300 مليون جرعة لقاح سنوياً للتطعيم ضد فيروس كورونا والجرعات الروتينية. وعن ذلك، قال مختار ديوب المدير المنتدب للمؤسسة "إن تسريع وتيرة إنتاج اللقاحات اللازمة لأفريقيا محلياً أمر بالغ الأهمية لمواجهة هذه الجائحة غير المسبوقة ولتخفيف حدة الموجات المستقبلية من فيروس كورونا".

وقد حددت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها السنغال ورواندا وجنوب أفريقيا كبلدان محورية محتملة لتصنيع اللقاحات. وتعمل المؤسسة حالياً مع مجلس تنمية رواندا على تطوير قدرات إنتاج اللقاحات في البلاد بهدف تدعيم سلاسل الإمداد الإقليمية ووضع إطار ناجح على المستوى الفني ومستوى السياسات لتنفيذ عمليات تعاون جديدة لرواندا مع شركة بيونتك ومؤسسة كينوب.

وفي مختلف أنحاء القارة، يتيح الصندوق الأفريقي لتوفير الأجهزة الطبية التابع للمؤسسة تمويلاً طويل الأجل وبتكلفة معقولة لتأجير أو شراء المستلزمات الطبية المتقدِّمة من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي حتى تتمكَّن من تقديم رعاية أكثر تقدُّماً وأعلى جودة. وانضمت غيتينغ، وهي شركة مقرها الرئيسي في السويد، إلى الصندوق في أبريل/نيسان 2022 مما زاد من إتاحة الأجهزة الجراحية المُنقِذة للحياة.

التحوُّل الرقمي لصغار تجار التجزئة

تُحدث المنصات التكنولوجية الجديدة تغييراً في أساليب عمل صغار المزارعين وتجار التجزئة بالقطاع غير الرسمي.

وتتيح الحلول المحلية المعتمِدة على التطبيقات الآن فرصاً لتحقيق نمو كبير في الدخل من خلال تصحيح أوجه القصور التي أعاقت النمو. ولم يكن يتصوَّر أحد قبل بضع سنوات فقط أن تمكِّن هذه التكنولوجيا صغار المزارعين وتجار التجزئة بالقطاع غير الرسمي من متابعة العرض والتوزيع والأسعار والمدفوعات بقدر أكبر من الشفافية والوضوح، وهي أمور أساسية لتحقيق مبيعات أكثر ربحية. وتفتح استثمارات رأس المال المخاطر للمؤسسة في الشركات بهذه الصناعة سريعة النمو فرصاً جديدة كبيرة لتحقيق الشمول.

وفي هذا العام، استثمرت المؤسسة 10 ملايين دولار في سايربوكس، وهي شركة ناشئة رائدة في مجال البقالة بإندونيسيا. ويتيح هذا الاستثمار، الذي يُعد جزءاً من جولة لتعبئة التمويل بمبلغ إجمالي 120 مليون دولار، لسايربوكس توسيع منصتها الرقمية المبتكرة. وتتنبأ الخوارزمية الخاصة بها بالطلب وتحسِّن مسارات التسليم لنحو 5 آلاف منتج غذائي، مما يتيح للمستهلكين في جاكرتا وسورابايا الشراء مباشرةً من المزرعة. وبالاستغناء عن الوسطاء، يتيح نموذج سايربوكس للمزارعين تحقيق مكاسب كبيرة في الدخل. وتتوقَّع هذه الشركة، التي تأسست في عام 2017، زيادة عدد المزارعين المشتركين في منصتها بواقع أربعة أمثال ليصل إلى 40 ألف مزارع بحلول عام 2024.

وغروساري، وهي منصة تكنولوجية لمؤسسات الأعمال في الفلبين، مستفيدة أخرى من استثمار المؤسسة في أسهم رأس المال في مرحلة مبكرة حيث حصلت على 10.5 ملايين دولار في جولتين من رأس المال المخاطر. وتهدف غروساري، التي يعود اسمها إلى متاجر التجزئة الصغيرة ساري-ساري في البلاد، إلى زيادة ربحية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وحتى مايو/أيار 2022، استطاعت هذه المنصة تعبئة نحو 110 ملايين دولار، وهو أكبر مبلغ جرت تعبئته حتى الآن على صعيد المنصات الإقليمية لمؤسسات الأعمال والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتدعم المنصة المحلات الصغيرة الموجودة على جوانب الطرق وبالأسواق منذ عام 2016 والتي تعود ملكية كثير منها لنساء. كما توفِّر دفع الفواتير بالإضافة إلى خدمات الاتصالات والائتمان مما يتيح لمؤسسات الأعمال بالقطاع غير الرسمي إجراء التحديثات الرقمية. وتخدم غروساري الآن أكثر من 150 ألف متجر في أكثر من 220 بلدية.

سايربوكس تربط المزارعين بالأسواق، إندونيسيا

العمل التمهيدي

الانتقال من الأفكار إلى التأثير

عمل المؤسسة لإعداد الأسواق والمشروعات في مرحلة مبكرة

لا تتعلق إحدى أكبر العقبات أمام زيادة الاستثمارات الخاصة المتوائِمة مع أهداف التنمية بتوفُّر رأس المال، بل بنقص فرص الاستثمار المُعدَّة جيداً والمجدية من الناحية التجارية.

ولسد هذه الفجوة، قامت المؤسسة منذ عام 2019 بزيادة تركيزها بشكل كبير على أنشطة العمل التمهيدي لإعداد الأسواق والمشروعات في مرحلة مبكرة. وتركِّز المؤسسة على إيجاد حلول مبدعة - وقابلة للتكرار- لبعض من أشد المشكلات الإنمائية صعوبة في العالم وتعمل بشكل استباقي على إزالة الحواجز المعوقة للاستثمار وتهيئة الفرص التي تجتذب رؤوس الأموال الخاصة حيثما تمس الحاجة إليها.

واتخذت المؤسسة العديد من الخطوات لإرساء الأساس اللازم للنجاح. فقد قامت بتحديد نهج ونموذج عمل لها، وزيادة قدراتها (تعيين موظفين مخصصين)، وتطوير أنظمتها وعملياتها، وإعداد مجموعة قوية وموثوق بها من الإجراءات التدخلية على مستوى الأسواق والمُحدَدة حسب المشروعات بهدف إطلاق العنان للاستثمار خلال السنوات الخمس القادمة. وقد نمت قائمة العمل التمهيدي بسرعة: من 5 مليارات دولار في نهاية السنة المالية 2020، إلى 16 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2021، ثم إلى 29 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2022. وتعكس المجموعة أيضا مجالات التركيز الإستراتيجية للمؤسسة بتوجيه 52% من هذه الاستثمارات المحتملة إلى أنشطة تخفيف آثار تغيُّر المناخ، و31% إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و15% إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات منخفضة الدخل والمؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

ولن تتحوَّل كل هذه القائمة بنجاح إلى استثمارات. فهذا النوع من العمل تجريبي ويتطلب الكثير من الوقت والموارد، كما يتطلب الصبر والاستعداد لمواجهة الفشل. لكن في السنة المالية 2022، شهدت المؤسسة إحراز تقدُّم مبكر جيد. فمع نضوج عملياتنا، لم تركِّز المؤسسة على إعداد هذه القائمة وحسب، بل أيضا على إحراز تقدُّم في تنفيذ المشروعات المتعلقة بها وتحويل بعض المشاركات الناجحة إلى ارتباطات باستثمارات للمؤسسة إلى جانب تعبئة رأس المال الخاص.

ولا تزال قائمة العمل التمهيدي للمؤسسة، التي تمتد لخمس سنوات، قويةً وقد استمر نموها في السنة المالية 2022 مع تركيز ثلثها على البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ويغطي نحو 80% من هذه القائمة مشروعات البنية التحتية والصناعات التحويلية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي. وعلى مستوى المناطق، تشكِّل آسيا وأفريقيا أكبر توزيع جغرافي مما يوفِّر أرضاً خصبة لمشروعات المؤسسة في إطار العمل التمهيدي بما يساعد على فتح قنوات جديدة للاستثمار والتنمية.

إطلاق العنان للاستثمار:
إنشاء مركز جديد للتجارة في جنوب شرق آسيا

التحدي الإنمائي: *التغلُّب على الحواجز أمام التجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي بلد حبيس يعاني من قصور البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية.*

حل العمل التمهيدي: منحت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية امتيازاً لإنشاء "ميناء جاف"، أي مركز داخلي للخدمات اللوجستية، إلى جهة راعية محلية. لكن هذه كانت المرة الأولى بالنسبة للحكومة والجهة الراعية لعقد شراكة بهذا الحجم بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية. وقد عملت المؤسسة مع الجهة الراعية لتقديم مساندة لإعداد المشروع في مرحلة مبكرة. وابتداءً من عام 2020، قامت المؤسسة بتدعيم تأهيل اتفاق الامتياز بحيث يستفيد من الخدمات المصرفية وساعدت في تخفيف حدة المخاطر وبناء قدرات الجهة المتعاملة معها، مما جعل المشروع مؤهلاً للوفاء بالمعايير الدولية لتمويل المشروعات.

تمكين الاستثمار

مكَّن هذا العمل لإعداد المشروع من تقديم ارتباطات تمويلية بقيادة المؤسسة بمبلغ 67 مليون دولار. وسيسهِّل هذا الميناء الجاف، عند إنشائه، حركة التجارة الثنائية وتجارة الترانزيت في المنطقة على نحو يتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة، مع الربط كذلك بتايلند والصين وفييتنام.

تقديم منتجات قابلة للمحاكاة على نطاق واسع:
مساعدة المرافق على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ

التحدي الإنمائي: *مساعدة مرافق المياه دون الوطنية في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة على التصدي لآثار تغيُّر المناخ. لا يمكن للعديد من المرافق تحقيق الأهداف المناخية مع تلبية احتياجات الخدمات الأساسية في ظل عدم كفاية التمويل الذي تحصل عليه من القطاع العام وعدم قدرتها على الحصول على التمويل التجاري واحتياجها إلى المساعدة الفنية. وتحتاج المرافق إلى الاستثمار والمعرفة للتخطيط للمستقبل.*

حل العمل التمهيدي: أطلقت المؤسسة مبادرة "المرافق من أجل المناخ" لمساعدة المرافق على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ وإطلاق العنان لفرص الاستثمار في البنية التحتية للمياه. وتقدِّم هذه المبادرة لمرافق المياه خدمات استشارية مخصصة للحد من فاقد المياه ورفع الكفاءة، وفرصاً للتعلُّم من المرافق النظيرة الأخرى التي تواجه تحديات مشابهة، ومنتجات استثمارية لمساندة أي خطط للإنفاق الرأسمالي يتم وضعها بناءً على ذلك.

تمكين الاستثمار

قدَّمت المبادرة، منذ إطلاقها في عام 2021، المساندة لخمسة مرافق في ثلاثة بلدان وولَّدت استثمارات بقيمة 238 مليون دولار. ويساعد أحد الأنشطة مع كورسان، وهي شركة للمياه لديها 6.3 ملايين عميل في البرازيل، هذه الشركة على تقليل الفاقد من 44% حالياً إلى 35% بحلول عام 2024 من خلال وضع خطة لتركيب عدادات للمياه واستبدال المضخات الكهربائية وأجهزة الهيدرومتر القديمة؛ وتتم مساندة هذه الخطة بقرض بقيمة 58 مليون دولار.

كورسان، البرازيل

ابتكار سريع تحقق على نطاق واسع:
تمكين التحوُّل الرقمي في قطاع التعليم العالي

التحدي الإنمائي: *مساعدة الجامعات في البلدان النامية على إجراء تحوُّل سريع في نماذج عملها لتلبية الطلب المفاجئ المتسارع على التعلُّم عبر الإنترنت نتيجةً لجائحة كورونا، وذلك بطريقة مستدامة ومجدية تجارياً.*

حل العمل التمهيدي: أنشأت المؤسسة برنامج التحوُّل الرقمي للتعليم العالي لتقديم المشورة للمؤسسات بهذا القطاع بشأن إعداد وتمويل إستراتيجيات التحوُّل الرقمي الخاصة بها، بدءاً من التعلُّم عبر الإنترنت وصولاً إلى إجراءات القبول وأساليب التدريس والإدارة. وتم تجريب هذا البرنامج، الذي أُعدَّ بسرعة نتيجةً للجائحة، مع أربع جهات متعاملة مع المؤسسة في مناطق متعددة في عام 2020. ثم جرى إطلاقه في أمريكا اللاتينية في عام 2021 مع خمس مؤسسات للتعليم العالي، وعالمياً في عام 2022 مع ست جامعات إضافية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تمكين الاستثمار

اتسع نطاق هذا البرنامج بشكل كبير في السنة المالية 2022، حيث زاد من 9 إلى 15 عملية داخل مؤسسات بجميع مناطق عمل مؤسسة التمويل الدولية ومكَّن من تقديم ارتباطات باستثمارات تبلغ 100 مليون دولار. وتستهدف إحدى الجامعات المشارِكة في هذه المبادرة، وهي جامعة يونيمينوتو بكولومبيا، الطلاب ذوي الدخل المنخفض لا سيما من الإناث. كما أنها توفِّر التعلم عن بُعد والتعلم الافتراضي بالإضافة إلى التدريس التقليدي داخل الفصول الدراسية وتستفيد من خدمات المؤسسة الاستشارية، إلى جانب قرض بقيمة 25 مليون دولار، لتنفيذ استثمارات تكنولوجية جديدة وتوسيع الحرم الجامعي؛ ويندرج ذلك كله ضمن أجندتها للتحوُّل الرقمي.

حلول الطاقة النظيفة:
تمويل القطاع الخاص للطاقة الكهرومائية في أفريقيا

التحدي الإنمائي: *تلبية الطلب المتزايد في غابون على الكهرباء بطريقة مستدامة ومجدية تجارياً.*

حل العمل التمهيدي: توفِّر الطاقة الكهرومائية إمكانية كبيرة لتحقيق إمدادات مستدامة ومنتظمة من الطاقة في غابون. لكن في عام 2018، كانت هناك عقبات كبيرة أمام إعداد وتطوير أول مشروع للطاقة الكهرومائية من خلال منتجين مستقلين للكهرباء في البلاد. وقد ركَّز العمل التمهيدي للمؤسسة على جعل المشروع أكثر جذباً للمستثمرين. فقد قامت المؤسسة بتقديم المساعدة في الحصول على تعهدات ملموسة من النظراء الحكوميين بشأن الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء، وأعدَّت إطاراً تعاقدياً مؤهلاً للاستفادة من الخدمات المصرفية ويرتكز على آلية مبتكرة لتعزيز الائتمان، ووضعت خطة عمل المشروع الخاصة بالتنوُّع البيولوجي.

تمكين الاستثمار

أثبتت أنشطة المؤسسة أهميتها المحورية في مساعدة المقرضين على تحري العناية الواجبة والحصول على الموافقات الداخلية. فماذا كانت النتيجة؟ تعمل شركة ميريديام الفرنسية للبنية التحتية حالياً مع صندوق الثروة السيادي لغابون على تنفيذ مشروع محطة كينغيلي أفال الجديدة للطاقة الكهرومائية بقدرة 34 ميغاوات. وعبأت المؤسسة حزمة تمويلية شاملة لصالح المشروع الذي تبلغ تكلفته 178 مليون يورو والتي تضمنت إقراض 33 مليون يورو، وتقديم قرض ميسَّر بقيمة 20 مليون يورو من برنامج كندا والمؤسسة للطاقة المتجددة من أجل أفريقيا، وتعبئة 98 مليون يورو إضافية من مؤسسات أخرى. ويُعد التعاون مع الزملاء داخل مجموعة البنك الدولي بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، فقد أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضا ضمانات لميريديام.

فتح أبواب جديدة

تسعى المؤسسة إلى إشراك مجموعة أكثر تنوُّعاً من الأطراف الفاعلة وتستخدم نُهُجاً جديدة للوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص المحتاجين ومساعدتهم على الانتقال من هوامش المجتمع إلى صميم السياق الاقتصادي العام. وبهذه الطريقة، ستساعد جهود المؤسسة في التصدي للمشكلات الكبيرة والمتشابكة الناتجة عن جائحة كورونا، وتغيُّر المناخ، والصراعات، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص إمدادات الطاقة.

تضييق الفجوة بين الجنسين بالنسبة للشركات الناشئة التي ترأسها نساء

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تحصل الشركات الناشئة التي ترأسها نساء سوى على 6% من إجمالي تمويل صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر.

وتهدف المؤسسة وسوق أبوظبي العالمي، وهو المركز المالي الإماراتي، إلى تحسين هذه الأرقام. وقد اشتركا معاً في ديسمبر/كانون الأول 2021 في إطلاق برنامج "She Wins Arabia" (المرأة العربية تفوز) الذي يستهدف معالجة عدم المساواة بين الجنسين في مجال الشركات الناشئة. ويطمحان إلى إنشاء "منظومة لريادة الأعمال" تمكِّن الشركات الناشئة التي ترأسها نساء من النمو والازدهار.

وخلال وقت قصير، قام هذا البرنامج بتدريب رائدات الأعمال وربطهن بالمُوجِّهين وبالمستثمرين. كما عمل مع مُسرِّعات الأعمال وصناديق رأس المال المخاطر لمساعدتها على تقديم دعم أقوى لرائدات الأعمال.

وفي مارس/آذار 2022، جمع برنامج "She Wins Arabia" في دبي بالإمارات العربية المتحدة نحو 80 من رواد الأعمال لتقديم التدريب على كيفية طرح العروض على المستثمرين، وكيفية قياس حجم السوق، وكيفية إعداد خطة العمل. وقام باستضافة مسابقة لطرح العروض فازت فيها ثلاث نساء بجوائز عينية بالإضافة إلى جلسات للتوجيه، ودعم لإستراتيجيات الأعمال، ومنح أرصدة لدى أمازون لخدمات الويب.

ويأتي هذا البرنامج في إطار من جهد أكبر للمؤسسة لإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية للنساء في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تقل نسبة مشاركتهن في سوق العمل عن 20%. ويساهم البرنامج أيضا في جهد للاستفادة من التكنولوجيا في معالجة مجموعة من التحديات القائمة منذ وقت طويل في المنطقة كالبطالة ونقص التمويل.

دعم اللاجئين والمهاجرين في الحصول على الخدمات المالية

لا يستطيع العديد من اللاجئين والمهاجرين الحصول على حسابات مصرفية، مما يعوق بشدة قدرتهم على الاقتراض وبدء مشروعات جديدة. ويحد ذلك من مشاركتهم في اقتصادات البلدان الجديدة التي يعيشون فيها. وتتعرَّض النساء، اللائي يقمن في الغالب على رعاية الأطفال، للمعاناة بوجه خاص ويفتقرن غالباً إلى خدمات رعاية الطفل اللازمة لتمكينهن من العمل. وفي السنة المالية 2022، اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات لتعزيز الشمول المالي لهذه الفئة الأكثر احتياجاً ومساندة المجتمعات المحلية المضيفة.

وفي مايو/أيار 2022، أعلنت مسابقة صندوق كاكوما كالوبي لمواجهة التحديات، التي ترعاها المؤسسة، عن الفائزين بالجولة الأولى من المنح والدعم الفني وهم 40 فائزاً في غرب توركانا بكينيا. وتستضيف هذه المنطقة عدداً كبيراً من اللاجئين ويساعد الدعم الذي تقدِّمه هذه الجوائز على خلق مئات الوظائف، بما في ذلك إتاحة فرص للنساء والشباب. وتدعم هذه المسابقة هدف المؤسسة الخاص بتمكين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين من خلال تعزيز تنمية القطاع الخاص في مخيم كاكوما للاجئين والمناطق المحيطة به. وسيتم اختيار الفائزين التاليين في الجزء الأخير من عام 2022.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أطلقت المؤسسة وبانكاميا، وهو أول بنك للتمويل الأصغر في كولومبيا، برنامجاً تجريبياً يساعد المهاجرين على الحصول على الخدمات المصرفية، وذلك بالشراكة مع مبادرة تمويل رائدات الأعمال وبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي. ويستهدف هذا البرنامج المواطنين الفنزويليين الذين فروا من الاضطرابات في بلدهم. وتم بالفعل منح قرابة 5300 قرض ذهب أكثر من نصفها إلى نساء. وتتيح هذه القروض للنساء والرجال إمكانية بدء مشروعات صغيرة وتحقيق الاستقلالية في الدخل.

مقعد في مجلس الإدارة

تستطيع المؤسسة، بوصفها أحد المستثمرين في أسهم رأس المال والتي غالباً ما تستحوذ على حصص أقلية مؤثِّرة في الشركات المتعامِلة معها، تقديم توجيهات إستراتيجية عملية إلى الأطراف الفاعلة المهمة في الاقتصادات المحلية والإقليمية. وتقوم المؤسسة بذلك أحياناً من خلال تعيين أعضاء في مجالس الإدارة. ويكون كل عضو من هؤلاء الأعضاء خبيراً متمرساً في المجال المعني والذي يضيف قيمة إلى مجلس الإدارة بزيادة التركيز على الشمول والاستدامة وكذلك في مجالات خبرته الأخرى.

وحالياً، تدير المؤسسة بنشاط 157 مقعداً في مجالس الإدارة، وهي مجموعة متنامية يدعمها بفعالية مركز أعضاء مجالس الإدارة المُعيَّنين من جانب المؤسسة من خلال توفير المعارف والموارد باستمرار لتعزيز رقابة مجلس الإدارة. وفي نهاية هذه السنة المالية، شكَّلت النساء 62% من أعضاء مجالس الإدارة المُعيَّنين من جانب المؤسسة، وهي أعلى نسبة إجمالية حتى الآن. ويقوم المُعيَّنون من جانب المؤسسة بدور قيادي في تناول مجمل القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بما فيها المساواة بين الجنسين.

عملت مونيكا أباريسيو، الرئيسة التنفيذية السابقة لبنك سانتاندر، عضوة في مجلس إدارة بنك بانبيف في بيرو لمدة ست سنوات. وقد شجَّعت بانبيف على تعيين المزيد من النساء في المناصب الإدارية العليا وزيادة تركيزه على الاستثمار المستدام الذي أصبح الآن أحد العناصر التي تميِّزه في السوق المصرفية شديدة التنافسية في بيرو. وفي هذا العام، أقرضت المؤسسة بانبيف 25 مليون دولار لتمويل مشروعات الإسكان الأخضر مما يساعد المطوِّرين العقاريين المحليين على تقليل آثارهم على البيئة.

ويعمل أوسكار تشيميرينسكي، وهو مدير سابق بالمؤسسة لشؤون الصناعات الزراعية العالمية، عضواً في مجلس إدارة هانز ميرينسكي هولدنجز بجنوب أفريقيا، وهي الشركة الأم لويستفاليا فروت الرائدة عالمياً في إنتاج الأفوكادو الطازج. وقد ساند تطبيق ويستفاليا لممارسات شاملة في أعمالها والتزامها القوي بمشاركة المجتمعات المحلية. ومنذ أن استثمرت المؤسسة لأول مرة في ويستفاليا في عام 2012، طبقت الشركة أساليب إنتاج الأفوكادو الحديثة في كولومبيا وكينيا وموزامبيق وبيرو مما أدى إلى ربط المزارعين المحليين بالأسواق العالمية. وهي الآن تشتري محاصيل المانجو من أكثر من ألفي مزارع صغير في بوركينا فاصو وتقوم بتجفيفها للتصدير إلى أوروبا والولايات المتحدة.

ومن خلال إدارة محفظة استثماراتها في أسهم رأس المال بشكل استباقي وإستراتيجي وكذلك الاستفادة من أعضاء مجالس الإدارة المُعيَّنين الذين يعملون على إعلاء قيمها ورسالتها، تستطيع المؤسسة العمل - بقوة وإيجابية- لتحفيز الاستثمارات المستدامة طويلة الأجل في بلدان الأسواق الصاعدة.

تسليط الضوء على الصناعات الإبداعية

تنتج البلدان النامية وتبيع العديد من المنتجات الإبداعية - سواء كانت موسيقى أو أفلاماً أو أزياءً أو ألعاب فيديو- التي تساهم في النمو الاقتصادي العالمي.

ومن المتوقَّع أن تصل قيمة الاقتصاد الإبداعي عالمياً إلى 985 مليار دولار بحلول عام 2023 وفقاً لمركز الأبحاث جي20 إنسايتس، مع إمكانية أن يمثل 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي قبل العام ذاته. وتساهم المنصات الرقمية، التي تمكِّن الفنانين ومؤدِّي الاستعراضات من الوصول إلى جماهير جديدة، في النمو المتسارع لهذا القطاع. وفي أفريقيا، من المتوقَّع وفقاً للبنك الدولي أن تصل إيرادات بث الموسيقى الرقمية إلى 500 مليون دولار بحلول عام 2025، مقابل ما لا يتجاوز 100 مليون دولار في عام 2017.

يقول مختار ديوب المدير المنتدب للمؤسسة: "تعمل الرقمنة على سد الفجوة بين الاقتصادات الإبداعية في البلدان النامية والأسواق العالمية. ويُعد هذا مهماً لأن نقل الثروة الثقافية يمكن أن يحفِّز التغيير الاجتماعي ويوفِّر وظائف للشباب".

وفي السنة المالية 2022، شرعت المؤسسة في مسار جديد للاستفادة من سوق الصناعات الإبداعية وإطلاق العنان لإمكاناتها لتحسين نواتج التنمية بشكل كبير. وقد أتاحت جائحة كورونا، التي تسببت في زيادة أنشطة الترفيه المنزلي ونمو خدمات البث بشكل سريع، فرصة مثالية لاستكشاف هذه الإمكانات.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، استضافت المؤسسة "UpNext" وهي أول فعالياتها الافتراضية رفيعة المستوى والتي تسلِّط الضوء على فرص الاستثمار في الاقتصاد الإبداعي لأفريقيا ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. وضمَّت هذه الفعالية بعض قادة الصناعات الإبداعية في مجالات الموسيقى والأزياء والأفلام الذين استخدموا العروض الاستعراضية وسرد القصص والمناقشات لتقديم أفكار جديدة حول سبل تعزيز التقدُّم. وفي يونيو/حزيران 2022، استضافت المؤسسة نسخة أخرى من هذه الفعالية ركَّزت على فرص الاقتصاد الإبداعي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وواصل ديوب النقاش حول الصناعات الإبداعية بإصدار مدونة صوتية جديدة بعنوان "التنمية الإبداعية مع المؤسسة". وتناولت الحلقات كيفية تأثير التمويل والتنمية الاقتصادية في الصناعات الإبداعية حول العالم وتأثرهما بها. واستضاف ديوب شخصيات من بينها الممثلان دون تشيدل وإدريس إلبا ومصممة الأزياء سيلي رابي كين والمغني بابا مال.

وتجري المؤسسة تخطيطاً متعمِّقاً لسوق الصناعات الإبداعية بهدف الاستثمار في الاقتصاد الإبداعي في المستقبل القريب.

الوصول إلى

مدى أبعد لزيادة الأثر

تواصل المؤسسة وضع المعايير وإثبات ريادتها في مجال المساءلة. فبالإضافة إلى الاستثمار وتقديم المشورة وتعبئة رأس المال، تضطلع المؤسسة بدور بالغ الأهمية في المساعدة على الارتقاء بمعايير العمل القائمة على الاستدامة في مجموعة من الصناعات، مما يخلق فرصاً لزيادة تدفقات الاستثمار. وغالباً ما تستثمر المؤسسة في المعاملات الرائدة التي تثبت الجدوى التجارية لهذه المعايير رفيعة المستوى. ويستند هذا العمل إلى تاريخ المؤسسة في تحديد المعايير بدءاً من وضع معايير الأداء البيئي والاجتماعي الخاصة بها التي ارتكزت عليها مبادئ التعادل، وهي معيار الصناعة المالية المرجعي لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في المشروعات والتي تم إطلاقها في عام 2003. واستمر عمل المؤسسة في هذا الشأن بوضع مبادئ التأثير في عام 2019، وهي إطار لضمان إدماج اعتبارات إحداث التأثير في جميع مراحل دورة حياة الاستثمار.
وقد وصل الآن عدد المُوقِّعين على هذه المبادئ إلى 161 من 38 بلداً.

توجيه الاستثمارات لمساندة الاقتصاد الأزرق

يمثل الاقتصاد الأزرق، الذي يُعرَّف بأنه نشاط للاستثمار أو إعادة التمويل يسهم في حماية المحيطات والإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة، سوقاً آخذة في النمو وأداة أساسية لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف الاستدامة. وبحلول عام 2030، من المتوقَّع أن تصل قيمة الاقتصاد الأزرق إلى 3 تريليونات دولار مع وصول عدد العاملين به إلى 40 مليون شخص. وبالإضافة إلى اجتذاب مستثمرين محتملين، تساعد استثمارات التمويل الأزرق في تأمين سبل كسب الرزق بالمناطق الساحلية وتحسين إمكانية الحصول على المياه النظيفة والحفاظ على النظم الإيكولوجية للمياه المالحة والعذبة.

ومع زيادة انتشار التمويل الأزرق، تقوم المؤسسة بتقديم إرشادات وتشجيع تطبيق أفضل الممارسات الاستثمارية. وتحدد مطبوعة "المبادئ التوجيهية للتمويل الأزرق"، الصادرة عن المؤسسة في السنة المالية 2022، فئات المشروعات الزرقاء المؤهَّلة لتوجيه استثمارات المؤسسة.

وتغطي هذه الوثيقة كيفية اختيار المشروعات، وإدارة الحصيلة، والإبلاغ عن الآثار، والمراجعة الخارجية لمشروعات التنمية الزرقاء. وتستند هذه المبادئ التوجيهية إلى المبادئ القائمة بشأن السندات الخضراء والقروض الخضراء وتبيِّن بوضوح كيف يجب وضع أُطر المشروعات الخاصة بالمحيطات والمياه العذبة لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة المرجوة بطرق موثوق بها ومدعومة بالشواهد.

وفي يونيو/حزيران 2022، أصدرت المؤسسة أول قرض للتمويل الأزرق في وسط وشرق أوروبا لزيادة التمويل لمشروعات الاقتصاد الأزرق في رومانيا. وقدَّمت المؤسسة قرضاً كبيراً بقيمة 100 مليون يورو إلى بانكا ترانسيلفانيا إس إيه، وهو أكبر بنك في البلاد. وستساعد مساندة المؤسسة هذا البنك على إنشاء منتج للتمويل الأزرق لاستخدامه في تقديم قروض لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للمؤسسة.

ومن المتوقَّع إصدار المزيد من السندات الزرقاء من جانب شركاء المؤسسة في الصين والهند وإندونيسيا وتايلند.

تقديم معيار دولي للمباني الخضراء

تمثل المباني الخضراء فرصة كبيرة للاستثمار منخفض الكربون في بلدان الأسواق الصاعدة: نحو 24.7 تريليون دولار بحلول عام 2030.

يمكن أن يكون التنبُّؤ بالبصمة الكربونية لأحد مشروعات البناء معقداً ومكلِّفاً. وقد بسَّط برنامج المؤسسة "إيدج" (التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة) هذه العملية. ويوفِّر هذا البرنامج عملية اعتماد مباشرة تجعل تصميم واعتماد المباني ذات الكفاءة في استخدام الموارد وعديمة الانبعاثات الكربونية أكثر سرعةً وسهولةً وأيسر تكلفةً. وتطبيق "إيدج" هو مجرد أداة واحدة تساعد في تحديد أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتقليل كثافة استخدام الموارد في المبنى.

وحتى الآن، بلغت مساحة المباني التي اعتمدها البرنامج كمبانٍ خضراء أكثر من 42 مليون متر مربع حول العالم. وتحقق المباني المشارِكة وفراً يزيد على 65 مليار متر مكعب من المياه سنوياً بالإضافة إلى توفير الطاقة في المواد المستخدمة بما يتجاوز 84 مليار جيجا جول.

وفي السنة المالية 2022، دخلت المؤسسة في شراكات مع البنوك والمطورين العقاريين لتوسيع حجم برنامجها "إيدج" ونطاقه وتأثيره. وفي ديسمبر/كانون الأول 2021، أصدر نيدبانك في جنوب أفريقيا سنداً أخضر بقيمة 65.2 مليون دولار بالاشتراك مع المؤسسة كمستثمر رئيسي. وسيمكِّن هذا السند نيدبانك من توسيع محفظته الخاصة بالمباني التي يعتمدها برنامج "إيدج". وتُعد زيادة حجم التمويل للمباني الخضراء، لاسيما في القطاع السكني، مهمةً لدعم خفض انبعاثات الكربون في قطاع الطاقة بجنوب أفريقيا ومعالجة النقص الكبير في الوحدات السكنية بالبلاد.

وفي أمريكا اللاتينية، وقَّعت المؤسسة على قرض بقيمة 60 مليون دولار لمساندة نشاط عمل بنك "بي بي في إيه" البيروفي في مجال البناء الأخضر بتمويل الرهون العقارية الخضراء لمشتري المنازل وتقديم خدمات استشارية من خلال برنامج "إيدج". وهذا الاستثمار هو أول مشروع أخضر للمؤسسة في بيرو يسانده برنامجها المشترك مع المملكة المتحدة لمُسرِّعات الأسواق من أجل البناء الأخضر الذي يساعد في زيادة المباني الخضراء في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة بتقديم حوافز لمؤسسات الوساطة المالية لتوسيع نطاق البناء السكني الأخضر.

إنشاء سوق للسندات المرتبطة بالاستدامة

تمثل أسواق رأس المال العالمية مصدراً هائلاً لتمويل القطاع الخاص للمشروعات الصديقة للمناخ، مدفوعاً بمؤسسات الاستثمار المستعدة لتمويل مشروعات الأعمال الخضراء المُحدَدة جيداً في ظل ظروف مناسبة. وينتج النمو بشكل متزايد عن المنتجات الجديدة مثل السندات المرتبطة بالاستدامة، وهي أدوات للدين يحدد مُصدِروها أهدافاً صارمة يتم التحقُّق منها بصورة مستقلة لتحسين الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة بمرور الوقت، ثم يُمنَح المُصدِرون تخفيضات في أسعار الفائدة عند تحقيق هذه الأهداف (أو معاقبتهم عند الإخفاق في ذلك).

وقادت المؤسسة تطوير سوق السندات المرتبطة بالاستدامة الآخذة في النمو من خلال رئاستها للجنة التنفيذية النافذة لمبادئ السندات المرتبطة بالاستدامة طوال السنة المالية 2022. وتمنح هذه المبادئ، التي جرى إطلاقها في يونيو/حزيران 2020، الثقة للمستثمرين بتحديد تعريفات واضحة وشفافة لأدوات الدين الصديقة للبيئة هذه. وقبل نهاية عام 2020، أُصدِرت بالفعل سندات مرتبطة بالاستدامة بقيمة 11.4 مليار دولار مع ارتفاع القيمة الإجمالية إلى 118.8 مليار دولار في عام 2021.

وفي سبتمبر/أيلول 2021، ساعدت المؤسسة كذلك في توسيع نطاق تأثير السندات المرتبطة بالاستدامة من خلال الاشتراك كمستثمر رئيسي في أول إصدار لهذه السندات من جانب شركة للطاقة في جنوب شرق آسيا، حيث أصدرت سيمبكورب إنداستريز، وهي شركة مقرها في سنغافورة لتقديم حلول الطاقة والحلول الحضرية في عموم آسيا، سندات بقيمة 675 مليون دولار سنغافوري (نحو 485 مليون دولار) وبأجل استحقاق مدته عشر سنوات ونصف السنة. وهذا الاستثمار هو الأول للمؤسسة في السندات المرتبطة بالاستدامة عالمياً والذي يساند سعي سيمبكورب لزيادة قدرات الطاقة المتجددة في أسواقها الرئيسية. وبموجب هيكل الاتفاق القائم على الحوافز، سترتفع الأسعار بنسبة 0.25% بدءاً من أبريل/نيسان 2026 إذا لم تصل سيمبكورب إلى هدف الاستدامة المتفق عليه وهو: خفض كثافة انبعاثات غازات الدفيئة إلى 0.40 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل ميغاوات/ساعة أو أقل.

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية: تأثير أنشطتنا

إن قياس نتائج عمل المؤسسة وتقييم فعاليتها أمر أساسي لنهجها الإنمائي.

وقد وضعت المؤسسة نظاماً شاملاً لتوجيه العمليات من أجل تعظيم أثرها الإنمائي. ويساعد ذلك في ضمان وصول المؤسسة والجهات المتعاملة معها إلى الأفراد والأسواق الأكثر احتياجاً إلى مساعدتها.

نظام قياس ورصد الأثر الإنمائي المتوقَّع (AIMM) - تقييم الأثر الإنمائي المتوقَّع وقياس النتائج

تمكِّن أداة تقييم الأثر لدى المؤسسة، وهي نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع، من تحديد الأثر الإنمائي لكل مشروع وقياسه ورصده بشكل أفضل. وتصنِّف المؤسسة جميع المشروعات الاستثمارية وبعض المشروعات الاستشارية حسب أثرها الإنمائي باستخدام إطار هذا النظام الذي يتيح بعد ذلك موازنة اعتبارات الأثر الإنمائي مقابل مجموعة من الأهداف الإستراتيجية من بينها الحجم والعائد المالي والمخاطر وأولويات محاور التركيز.

ومنذ تطبيق إطار هذا النظام في عام 2017، قامت المؤسسة بتصنيف أكثر من 2000 مشروع استثماري وأكثر من 100 مشروع استشاري حسب أثرها الإنمائي المتوقَّع.

في السنة المالية 2022، بلغت ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ لحساب المؤسسة الخاص أكثر من 4.4 مليارات دولار.

التقديرات التصنيفية لنسبة المشروعات المرتبط بها - التقديرات التصنيفية المسبقة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع

الوصف	توزيعات التقديرات التصنيفية	
	السنة المالية 2022	السنة المالية 2021
المشروعات الحاصلة على تقدير "ممتاز" (درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع 68 إلى 100)	%11	%6
المشروعات الحاصلة على تقدير "جيد" (درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع 43 إلى 67)	%61	%78
المشروعات الحاصلة على تقدير "مرضٍ" (درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع 23 إلى 42)	%28	%16
المشروعات الحاصلة على تقدير "منخفض" (درجات 10 إلى 22)	%0	%0

بالإضافة إلى تقييم الأثر الإنمائي المتوقَّع للمشروعات، تجري المؤسسة رصداً لمحفظتها يشمل جميع مشروعاتها الاستثمارية الجارية والناضجة[1] بعد إدراجها بالمحفظة. وتقوم فِرَق المؤسسة بجمع البيانات المسجَّلة ذاتياً من الجهات المتعاملة معها، ويستخدم الخبراء الاقتصاديون هذه البيانات في تقييم وتحديث درجات المشروعات في نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع. وتمر درجات النظام المحدَّثة للمحفظة ونتائج مؤشرات الإبلاغ المحددة من خلال عمليات داخلية وخارجية لضمان الجودة، وذلك قبل تجميعها لاستخدامها في تقارير المؤسسة.

وضع مؤشرات مشتركة لرصد الأثر

الوصف	توزيعات التقديرات التصنيفية	
	السنة المالية 2022	السنة المالية 2021
المشروعات الحاصلة على تقدير "ممتاز" (درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع 68 إلى 100)	%8	%8
المشروعات الحاصلة على تقدير "جيد" (درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع 43 إلى 67)	%55	%49
المشروعات الحاصلة على تقدير "مرضٍ" (درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع 23 إلى 42)	%27	%32
المشروعات الحاصلة على تقدير "منخفض" (درجات 10 إلى 22)	%10	%11

1. تسري الإعفاءات. وتخضع معايير وحالات الإعفاء للمراجعة من جانب المدقق الخارجي.

وضع مؤشرات مشتركة لرصد الأثر

تقوم شراكة المؤشرات المنسَّقة لعمليات القطاع الخاص، القائمة منذ عقد من الزمن والتي تضم 38 مؤسسة للتمويل الإنمائي، بوضع مقاييس للقطاعات ومحاور التركيز التي تشمل جودة الوظائف والتنوُّع البيولوجي والأراضي والتكنولوجيات الرقمية والإحلالية والصناعات الزراعية والصحة والتعليم.

وتواصل هذه المبادرة مواءمة مقاييس الأثر وتنقيحها وتوسيعها على مستوى القطاعات والتي أثْرَت مبادرات تقودها الأمم المتحدة، مثل تحالف الأمم المتحدة للمديرين الماليين من أجل أهداف التنمية المستدامة والتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة. وفي العام الماضي، بدأت المؤسسة، بالاشتراك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى وصندوق النقد الدولي، في العمل على إعداد مجموعة من المبادئ المنسَّقة والمرنة الخاصة بهذه البنوك لبيان مدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نتائج تقييم الفعالية لمشروعات المؤسسة الاستشارية

في السنة المالية 2022، خضع 102 من المشروعات الاستشارية المُنجزة للتقييم ذاتياً من أجل تصنيفات فعالية التنمية. وصُنِّف واحد وسبعون في المائة من المشروعات على أنها "ناجحة أو أفضل" في معظمها، فيما ظلت النسبة المتبقية ثابتة مقارنةً بالسنة المالية 2021. وسجَّلت بعض المناطق تراجعاً - شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط - بسبب آثار جائحة كورونا.

ما تعلمته المؤسسة من البحوث ونتائج التقييم الذاتي

تستخدم المؤسسة مزيجاً من البحوث وأدوات تحليل البيانات والتقييمات الذاتية لسد الفجوات المعرفية وتقديم حلول آنية.

وتسفر الأفكار والرؤى المستقاة من هذه البحوث وأدوات تحليلات البيانات المتاحة للجمهور عن دروس مهمة تسترشد بها المؤسسة في كيفية تقييم الأثر الإنمائي وتنقيح أُطر نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع. وفيما يلي بعض أبرز الأمثلة على ما تحقق في السنة المالية 2022:

يُظهر تقرير "إطلاق العنان لقوة تكنولوجيا التعليم في أنظمة التعليم والتدريب الفني والمهني" التطوُّر المتسارع لتكنولوجيا التعليم خلال فترة تفشي الجائحة وإمكاناتها المستقبلية. ويقدِّم التقرير توصيات لواضعي السياسات بشأن كيفية تطوير تكنولوجيا التعليم لتنمية المهارات بما يضمن استخدامها بشكل فعّال.

يُظهر تقرير "أثر الوصول إلى الإنترنت على الابتكار وريادة الأعمال في أفريقيا" تأثيراً إيجابياً لإتاحة استخدام الإنترنت عالية السرعة على الابتكار على مستوى الشركات، حيث يضطلع توفُّر المهارات الرقمية داخل الشركة بدور رئيسي. وتوصل التقرير أيضا إلى شواهد على تركُّز أنشطة ريادة الأعمال المعتمِدة على الإنترنت في قطاع الخدمات.

يقدِّم تقرير "إدخال مؤشر السكن الملائم" تقييماً مقارناً بشأن السكن الملائم بالمواءمة بين أحدث المسوح الاستقصائية لإنفاق واستهلاك الأسر المعيشية. وباستخدام هذا المؤشر، وضع التقرير تقديرات لحجم النقص في الوحدات السكنية وعدم ملاءمتها في عينة شملت 64 بلداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتمثل التقييمات الذاتية للمشروعات الناضجة أو المنجزة مكوِّناً مهماً آخر في إطار تقييم الأثر للمؤسسة. وفي السنة المالية 2022، ركَّزت أجندة التقييم للمؤسسة على تقييمات أداء الشراكات الرئيسية مع المانحين والتقييمات السريعة. وأنجزت المؤسسة خمسة تقييمات في السنة المالية 2022 ساعدتها على تحسين فهم أثر استثماراتها على نحو يتجاوز المشروعات الفردية، واستخلاص الدروس القيّمة المستفادة التي ستسترشد بها إستراتيجيات وعمليات مختلف الصناعات.

اختبر تقييم أثر الري بالتنقيط مدى جدوى واستدامة أحد نُهُج القطاع الخاص لتعزيز استخدام تقنيات الري بالتنقيط ومضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية فيما بين صغار المزارعين في النيجر. وعلى مدى عمر المشروع، تم تدريب نحو 1100 مزارع في النيجر، نصفهم تقريباً من النساء، على استخدام أنظمة الري بالتنقيط والضخ باستخدام الطاقة الشمسية. وتم أيضا إنشاء منظومة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقدِّم الدعم لعمليات التشغيل والصيانة من أجل تقديم خدمات الري للمزارعين. وشملت المنافع التي تعود على المزارعين الحصول بشكل أكثر انتظاماً على خدمات الري بالتنقيط والدعم الفني وزيادة الإنتاجية الزراعية. وأكدَّ التقييم، الذي استند إلى مسوح استقصائية شمِلت 1250 مزارعاً مشاركاً وغير مشارك، ارتفاع الإنتاجية الزراعية وزيادة دورات المحاصيل سنوياً لغالبية المزارعين المشاركين مقارنةً بغير المشاركين مما يثبت النتائج المتصوَّرة لهذا النهج، بالإضافة إلى تقديم أفكار ورؤى حول العديد من الآثار الإضافية، لا سيما للنساء، مثل تحسين الأمن الشخصي.

الاستدامة

تشكِّل الاستدامة مكوِّناً بالغ الأهمية في عمليات المؤسسة وفي تحقيق أثر إنمائي. ومع زيادة تحوُّل عمل المؤسسة إلى السياقات الهشة والمتأثرة بالصراعات ذات أنماط المخاطر الصعبة والمعقدة على المستويات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، تتزايد الأهمية البالغة لمساندة الجهات المتعاملة معها في إدارة هذه المخاطر. ويرتكز نهج المؤسسة الخاص بالممارسات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة على إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات اللذين يشكِّلان جزءاً لا يتجزأ من نهج المؤسسة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في استثماراتها. كما يرسيان الأساس لجهود المؤسسة لبناء القدرات على مستوى الجهات المتعاملة معها والأسواق وكذلك لاستثماراتها في مجال الاستدامة، وعملها في مجالي المناخ والمساواة بين الجنسين، وإصدارات السندات الخضراء وسندات الاستدامة، والاستثمار المؤثِّر.

تدعيم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

واصلت المؤسسة عملية التغيير الديناميكي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل أكثر فعالية من خلال تحسين قدراتها الداخلية والخارجية، وإصلاح وتحديث عملياتها وأنظمتها وأدواتها.

وفي السنة المالية 2022، قامت المؤسسة بتحديث إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية الداخلية لعمليات الاستثمار، حيث أدخلت إجراءات مختلفة أكثر كفاءة بشأن المشروعات العادية ومرتفعة المخاطر لتنفيذ المزيد من أنشطة العمل في الأسواق الحافلة بالتحديات وبطريقة مستدامة.

ودعَّمت المؤسسة نهجها الخاص بمؤسسات الوساطة المالية في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وعرَّفت بوضوح المشروعات ذات المخاطر الأعلى التي تستلزم متطلبات إضافية للعناية الواجبة البيئية والاجتماعية، وعززت مساندتها في هذا الشأن. وأطلقت المؤسسة الأداة التشخيصية الخاصة بمؤسسات الوساطة المالية في نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، وهي أداة الهدف منها تقييم مدى جودة هذا النظام ومقارنته بمعيار الأداء الأول للمؤسسة وممارسات الأسواق الجيدة.

وواصلت المؤسسة تطوير أدواتها لتحديد المخاطر السياقية وتقييمها في بيئة عمل المشروعات الأوسع نطاقاً لدعم إجراءات العناية الواجبة البيئية والاجتماعية والإشراف على المشروعات، ويشمل إطار المخاطر السياقية تسعة أبعاد و33 مؤشراً. وطرحت المؤسسة مذكرة الممارسات الجيدة بشأن المخاطر السياقية للتشاور العام في أبريل/نيسان 2022. وتجري مراجعة هذه المذكرة لتناول الملاحظات التقييمية ويُتوقَّع وضع الصيغة النهائية لها في السنة المالية 2023.

وواصلت المؤسسة أيضا تدعيم قدراتها المؤسسية ونهجها للتعامل مع المظالم والشكاوى، مع التركيز على تسوية الشكاوى بشكل استباقي ومبكر وكذلك تعزيز آليات معالجة المظالم على مستوى المشروعات للتعامل مع الشكاوى بصورة أفضل.

وتقدِّم المؤسسة للجهات المتعاملة معها وللسوق بشكل أعم سلسلة من المطبوعات والأدوات لمساندة اعتماد أفضل الممارسات فيما يتعلق بقضايا الاستدامة وحوكمة الشركات. وفي السنة المالية الماضية، تناولت مطبوعات المؤسسة الخارجية موضوعات مثل المرأة في قيادة الأعمال، والضوابط الداخلية، وآليات معالجة المظالم، ومنع العنف ضد المرأة. وتقدِّم المؤسسة أيضا التدريب والإرشادات لموظفيها وكوادرها من المتخصصين والإداريين بشأن القضايا المستجدة البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة. وحيثما أمكن، تستخدم نهجاً "متكاملاً للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة" بالاستفادة، على سبيل المثال، من إجراءات العناية الواجبة للاستثمار الخاصة بحوكمة الشركات في دعم مراقبة العنف والتحرش ضد المرأة والتصدي لهما بشكل فعّال.

المؤسسة كجهة معنية بوضع المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

إن قيمة معايير المؤسسة تتجاوز بكثير إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتحسين الأداء الخاص بها في محفظة مشروعاتها. ويساعد اعتماد معايير المؤسسة على نطاق واسع فيما بين الأطراف الفاعلة في تمويل التنمية والمشاركين من بلدان الأسواق الصاعدة في إنشاء معيار مرجعي للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة يشجِّع الشركات الخاصة في هذه البلدان على مواصلة تحسين أدائها في النواحي البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة.

تم قبول معايير الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة من جانب المؤسسات المالية ووكالات ائتمان الصادرات ومؤسسات التمويل الإنمائي في مختلف أنحاء العالم. ومن خلال الشراكة مع رابطة مبادئ التعادل والتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نفَّذت المؤسسة سلسلة من فعاليات التعلُّم بشأن القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية. وتضطلع المؤسسة بدور نشط في إطار تطوير حوكمة الشركات الذي يضم 35 مؤسسة للتمويل الإنمائي تستخدم منهجية حوكمة الشركات كنهج مشترك للتعامل مع مخاطر وفرص نظم الحوكمة في عمليات الاستثمار. ولنقل النهج الخاص بالممارسات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة إلى أسواق رأس المال، أصدرت المؤسسة مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة لأسواق رأس المال والتي تتيح لشركات الأسواق الصاعدة الإفصاح من خلال منصات مثل "ESG Book" التي تُعد المؤسسة شريكاً مؤسِّساً فيها. ودعَّمت المؤسسة شراكتها مع مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة من أجل تغطية مجالات مثل الإفصاح، والمرأة في قيادة الأعمال (يشمل ذلك إرشادات محدَّثة حول كيفية مساهمة أسواق الأوراق المالية في النهوض بالمساواة بين الجنسين)، والاستدامة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقدَّمت المؤسسة، بالتعاون مع هذه المبادرة ومشروع الإفصاح عن الكربون، دورات تدريبية لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. واستفاد من هذه الدورات 8600 مشارك في 33 سوقاً مع انضمام 5800 مشارك من بلدان الأسواق الصاعدة.

وفي هذه السنة المالية، أُعيدت تسمية الشبكة المصرفية المستدامة إلى شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة وهو ما يعكس مشاركتها في منظومة القطاع المالي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك أسواق رأس المال والمعاشات التقاعدية والتأمين وإدارة الأصول. وتستضيف المؤسسة أمانة هذه الشبكة وتقدِّم المساعدة الفنية إلى المؤسسات الأعضاء فيها البالغ عددها 72 مؤسسة من 62 بلداً، وذلك في مجال إعداد أُطر التمويل المستدام واعتمادها. وتحتفل الشبكة في هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها. وقد ضمَّ اجتماعها العالمي السابع الذي عُقِد في أبريل/نيسان 2022 أكثر من 500 مشارك من أكثر من 100 بلد لمناقشة أُطر السياسات لمجموعة قوية من الاستثمارات المستدامة في مختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

التصدي للمخاطر المناخية

تعمل المؤسسة على إعداد وحدة تدريبية خاصة بالنواحي البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لأداتها لتقييم المخاطر المناخية. وستستند هذه الوحدة التدريبية إلى معايير الأداء ومنهجية حوكمة الشركات لتحديد الآثار على مستوى المشروعات، وإجراء تقييمات للمخاطر، واقتراح تدابير للتكيُّف معها، وتقييم الضوابط الداخلية الخاصة بالمخاطر المناخية، ومراعاة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في إستراتيجية الجهة الراعية مما يدعم التزامات المؤسسة بأهداف اتفاق باريس.

وتعمل المؤسسة أيضا على تحديث منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات لتشمل معياراً "للحوكمة المناخية" يركِّز على إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في العمليات الاستثمارية للمؤسسة. وسيتيح هذا العمل تطوير تقديم الخدمات الاستشارية والمنتجات المعرفية لمساعدة مجالس الإدارة وأجهزة الإدارة العليا على التصدي للمخاطر المناخية.

الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار

في هذه السنة المالية، واصلت المؤسسة تطوير أداة تحليل بيئة التعلُّم الآلي (MALENA)، وهي أداة تعمل بالذكاء الاصطناعي للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وتستخدم هذه الأداة، التي تم تطويرها بالشراكة مع برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي والدانمرك وجمهورية كوريا، نهج معالجة اللغات الطبيعية والتعلُّم الآلي وتحليلات التنبؤ للمساعدة في إثراء إجراءات العناية الواجبة بشأن هذه الممارسات. وفي يناير/كانون الثاني 2022، اختيرت هذه الأداة ضمن أفضل مائة مشروع على مستوى العالم لقدرتها على حل المشكلات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال الذكاء الاصطناعي. وأحرزت المؤسسة أيضا تقدُّماً في تطوير أداة تصنيف الاستدامة مع بدء استخدام المكوِّنات الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تجريبياً. وستتيح هذه الأداة إجراء تصنيف ديناميكي للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لتحسين إجراءات المؤسسة الداخلية لإدارة المخاطر وكفاءة عملياتها.

المساءلة والرقابة

تخضع المؤسسة للمساءلة أمام شركائها والجهات المتعاملة معها والمجتمعات المحلية في ظل سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية بطريقة مسؤولة بيئياً واجتماعياً. وتواصل المؤسسة إعطاء الأولوية لجهود تدعيم المساءلة والشفافية في مختلف إداراتها، بما في ذلك في إطار الاستجابة لمراجعة خارجية مستقلة بشأن المساءلة البيئية والاجتماعية للمؤسسة أُنجِزت في عام 2020.

وفي هذا العام، شمل أحد مجالات التركيز الرئيسية تدريب الموظفين على تنفيذ السياسة الجديدة لآلية المساءلة المستقلة التابعة للمؤسسة/الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة) والتي دخلت حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المؤسسة تحسين الأنظمة والإجراءات الخاصة بالعناية الواجبة البيئية والاجتماعية والإشراف عليها وكذلك تدعيم الاستجابة للمظالم. ويجري العمل أيضا على استكشاف خيارات للإجراءات العلاجية اللازمة لمعالجة الآثار البيئية والاجتماعية السلبية في المشروعات التي تمولها المؤسسة وتجريب نهج قائم على مبادئ للتخارج المسؤول من استثمارات المؤسسة.

وقد اتخذت المؤسسة أيضا خطوات عدة لتحسين الشفافية حول استخدامها للتمويل المختلط واستثماراتها في مؤسسات الوساطة المالية. وتؤمن المؤسسة أن التطوُّر المستمر في اتجاه تعزيز الشفافية هو أحد أهم ما يمكنها القيام به بوصفها مؤسسة إنمائية سعياً للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة المباشرة والإفادة من الملاحظات التقييمية بالغة الأهمية في سياق عملها على إيجاد حلول جديدة لأكبر التحديات الإنمائية.

المساءلة

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة

يمكن للأشخاص المتضررين من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية أن يعربوا عن شواغلهم ومخاوفهم لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، وهو آلية المساءلة المستقلة الخاصة بالمؤسسة. واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2021 ومع تنفيذ سياسة آلية المساءلة المستقلة التابعة للمؤسسة/الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، يتبع هذا المكتب مجلسي المديرين التنفيذيين للمؤسسة والوكالة مما يدعِّم دور كل مجلس في عملية المساءلة ويعزز استقلالية المكتب. ويُناط بالمكتب تسهيل تسوية الشكاوى التي يرفعها الأفراد المتضررون من مشروعات المؤسسة وذلك على نحو عادل وموضوعي وبنّاء؛ وتعزيز النواتج البيئية والاجتماعية للمشروعات؛ وتشجيع مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام والتعلُّم من أجل الارتقاء بمستوى أدائها والحد من مخاطر الإضرار بالناس والبيئة. ويساعد المكتب على حل المشكلات القائمة بين الأفراد المتضررين والجهات المنفِّذة لمشروعات المؤسسة، وذلك باستخدام نهج تعاوني محايد لحل المشكلات من خلال وظيفة تسوية المنازعات التابعة له. ويجري المكتب من خلال وظيفته لشؤون التقيُّد بالأنظمة مراجعات لمدى تقيُّد المؤسسة بالسياسات البيئية والاجتماعية، ويقيم الأضرار ذات الصلة، ويقدِّم توصيات بالإجراءات العلاجية عند الاقتضاء. ومن خلال وظيفته الاستشارية، فإنه يقدِّم المشورة بغرض تحسين الأداء النظامي للمؤسسة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية. وفي السنة المالية 2022، عالج المكتب 53 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة والوكالة في 30 بلداً. وخلال السنة المالية ذاتها، تلقى المكتب 11 شكوى جديدة مؤهَّلة أُحيلت 5 منها إلى المؤسسة.[1] وأصدر المكتب 5 تحقيقات حول مدى التقيُّد بالأنظمة في مشروعات للمؤسسة وتم إقفال 4 حالات بعد إجراء المراجعة المتعلقة بذلك.

السياسة الجديدة لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة

تكفل السياسة الجديدة لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، التي دخلت حيز النفاذ في بداية هذه السنة المالية، إمكانية وصول الأفراد إلى عملية شفافة ويمكن التنبؤ بها لتقديم الشكاوى، مع زيادة التركيز على النواتج بالنسبة للمجتمعات المحلية والجهات المتعاملة مع المؤسسة/الوكالة وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشدد السياسة الجديدة بدرجة أكبر على حل الشكاوى في وقت مبكر وعلى نحو استباقي وتشتمل على خطط عمل لجهاز الإدارة محددة زمنياً يتم إعدادها بالتشاور مع مقدِّمي الشكاوى والجهات المتعاملة مع المؤسسة/الوكالة. كما تنص سياسة المكتب على شروط واضحة لأهلية الشكاوى المتعلقة بمؤسسات الوساطة المالية المتعاملة مع المؤسسة/الوكالة وسلاسل الإمداد، وتتضمن نصاً للنظر في الشكاوى في ظل ظروف استثنائية للمشروعات التي تخارجت منها المؤسسة والوكالة (لمدة تصل إلى 15 شهراً). وفي هذا العام وبالتعاون مع المكتب، عقدت المؤسسة دورات تدريبية تمهيدية لموظفي الشؤون البيئية والاجتماعية والعمليات حول السياسة الجديدة للمكتب.

1. هذا نص جديد في سياسة المكتب يساند مقدِّمي الشكاوى للمشاركة في جهود حسنة النية مع المؤسسة/الوكالة أو الجهة المتعاملة مع أيهما لتسوية المشكلات قبل الشروع في إجراءات المكتب.

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مباشرة مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتهدف رسالتها إلى تقوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي - بحيث تؤدي إلى رفع مستوى فاعلية التنمية. وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج عمليات مؤسسة التمويل الدولية وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم في عملية التعلّم الداخلي، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القُطرية والقطاعية. يمكن الاطلاع على المراجعات السنوية التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، وغير ذلك من التقارير الرئيسية الأخرى المتاحة على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت: https://ieg.worldbankgroup.org.

الرقابة

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

يقدم مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك تطمينات ومشورة تتسمان بالاستقلالية والموضوعية وعمق الرؤية، وتستندان إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك الدولي وتعزيزها. ويقدم المكتب لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلاً عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويتبع المكتب رئيس البنك الدولي مباشرة ويعمل تحت إشراف لجنة مراجعة الحسابات. للمزيد من المعلومات عن مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية، يرجى زيارة الموقع: www.worldbank.org/internalaudit.

مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة

تجسيداً لالتزام مجموعة البنك الدولي بمحاربة الفساد ومنع وقوعه، يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بكشف الممارسات القائمة على التدليس والفساد وردعها ومنع وقوعها في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، وكذلك المزاعم ضد موظفيها أو موردي الخدمات المتعاملين معها من الخارج. ويضطلع المكتب، بوصفه وحدة مستقلة داخل مجموعة البنك الدولي، بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها، وذلك بالتحقيق في الادعاءات المُثارة وتطبيق عقوبات على الشركات والأفراد من خارجها، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد موظفي مجموعة البنك الذين يثبت تورطهم في ممارسات قائمة على الاحتيال أو الفساد أو التواطؤ أو الإكراه أو العرقلة. وفي أعقاب اتخاذ قرارات بتوقيع عقوبات، يعمل مكتب الامتثال للنزاهة مع الشركات والأفراد الخاضعين للعقوبة على الوفاء بشروط إبرائهم من تلك العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الجهود الوقائية التي بذلها مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة هذا العام في تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة ورصدها والتخفيف من حدتها. وفي السنة المالية 2022، فرضت مجموعة البنك عقوبات على 35 شركة وفرداً، وبناء على أحكام مكتب الامتثال لشؤون النزاهة، قامت مجموعة البنك الدولي أيضاً برفع العقوبات عن 22 كياناً وحولت قرارات الحرمان مع الإعفاء المشروط عن كيان واحد إلى عدم حرمان مشروط، كما أقرت تطبيق 72 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف. وبدورها، أقرت هذه البنوك 28 قراراً من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك الدولي. للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لنظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: www.worldbank.org/integrity. للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، يرجى زيارة: www.worldbank.org/fraudandcorruption.

التنوع والإنصاف والشمول

يعمل بالمؤسسة ما يزيد على 4200 شخص يمثلون أكثر من 150 جنسية ويتحدثون أكثر من 50 لغة. ويستلزم ذلك خلق ثقافة تراعي الاختلاف بين الأفراد وتقدِّره وتوظفه. ويمثل التنوُّع والإنصاف والشمول أولوية إستراتيجية وعنصراً شديد الأهمية في مزايا العمل لموظفي المؤسسة.

شكَّلت السنة المالية 2022 أول سنة كاملة لإدارة البرنامج المخصص لتعزيز التنوُّع والإنصاف والشمول في المؤسسة التي اتخذت خطوات رئيسية في هذا المسار، حيث ركَّزت على بناء مهارات القيادة الشاملة وتدعيم المساءلة عن تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنوُّع والإنصاف والشمول. وقامت بتوسيع الفريق المعني بالتنوُّع والإنصاف والشمول مع تحسين قدرات إدارة المشروعات، وأدوات تحليل البيانات، والتعلُّم ، والاتصال. كما حدَّثت مجلسها الخاص بالتنوُّع والإنصاف والشمول ليضم ممثلين من جميع مناطق عملها. ويقوم هذا المجلس بتشجيع المبادرات وإسداء المشورة لفريق الإدارة التابع للمؤسسة بشأن كيفية تحقيق أهداف التنوُّع وتعزيز تهيئة بيئة تتسم بالتنوُّع والإنصاف والشمول.

تركِّز جهود المؤسسة لتعزيز التنوُّع والإنصاف والشمول على ثلاثة مجالات إستراتيجية ذات أولوية:

1. **مهارات القيادة الشاملة** *التي تُمكِّن مديري المؤسسة من قيادة فِرَق تتسم بالتنوُّع والإنصاف.*

وفي السنة المالية 2022، واصلت المؤسسة جهودها في هذا الشأن بتنفيذ المجموعة الثالثة من برامج الرعاية والمجموعة الثانية من برامج التوجيه العكسي التي تضم أكثر من 70 موظفاً أظهروا إمكانات قيادية أثناء تلقي التوجيه أو المشورة أو المشاركة كجهات راعية أو موجِّهين. وتساعد هذه البرامج في بناء مجموعة من القادة يتمتعون بقدرات القيادة الشاملة.

وأدخلت المؤسسة أيضا برنامج لتعلُّم القيادة الشاملة لأكثر من 700 مدير والذي يشمل التدريب على كيفية معالجة التحيُّز غير الواعي في محادثات تتعلق بإدارة الأداء.

وإحدى الطرق التي تقيس بها المؤسسة مستوى القيادة الشاملة هي من خلال مؤشر الشمول الخاص بها الذي يستند إلى مسح استطلاع رضا الموظفين. وقد ظل مؤشر الشمول العام للمؤسسة ثابتاً، عند 63%، منذ عام 2019 بعد زيادته بثلاث نقاط مئوية منذ عام 2016.

2. **ثقافة إدارة الأداء** *التي ترسي مبدأ المساءلة مع سعي المؤسسة لتحقيق أهدافها لتعزيز التنوُّع والإنصاف والشمول.*

تستخدم المؤسسة نهجاً قائماً على البيانات لتعريف برنامجها لتعزيز التنوُّع والإنصاف والشمول وقياس أدائه وإعداد تقارير بشأنه. وفي هذا العام، أصدرت المؤسسة أول وثيقة للإفصاح العام عن التنوُّع والإنصاف والشمول لإظهار ما أحرزته من تقدُّم في هذا الصدد. وتشجِّع مبادرتنا الحالية التي تحمل اسم "لرأيي قيمة" "iCount"، التي حققت معدل إنجاز بواقع 61% مقابل 49% قبل عام واحد، الموظفين على الإفصاح طوعاً عن الجنسية، والأصل العرقي والانتماء الإثني، والتوجُّه الجنسي والهوية الجنسية، وحالة الإعاقة. ومن خلال إعطاء جهاز الإدارة صورة أكثر دقة عن المؤسسة وفهماً أفضل لآراء الموظفين بشأن عمليات الترقية والترقي، والانتقال، والأجور، وإدارة الأداء، فإن هذه البيانات تساعد في بناء ثقافة المساءلة.

3. **المساواة بين الجنسين** *التي تضمن إنصاف المرأة فيما يتعلق بالتقدُّم والتطوُّر المهني.*

وفي السنة المالية 2022، زادت المؤسسة نسبة تعيين الإناث في المناصب المهنية العليا إلى 45%. كما حصلت على المستوى الثاني من شهادة إيدج (العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين) بعد مراجعة مستقلة للتوازن بين الجنسين، والمساواة بينهما في الأجور، والسياسات والممارسات الخاصة بتحقيق تنقلات منصفة عبر السلم الوظيفي، وتهيئة ثقافة في مكان العمل تستوعب الجميع. وتركِّز خطة عمل المؤسسة للدورة التالية من الشهادة على الاستمرار في ضمان المساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي، والتدريب التوعوي بشأن أشكال التحيُّز ضد المرأة، وتضمين أهداف المساواة بين الجنسين في خطط تقييم الأداء للمديرين، وتشجيع الرجال على أخذ إجازة الأبوة كاملة.

مبادرات فرق موارد الموظفين

يقود موظفون متطوعون فرق موارد الموظفين الأربع التابعة للمؤسسة والتي تعمل على تشجيع إرساء ثقافة تستوعب الجميع، وتنمية شبكات الدعم، وتوسيع نطاق تبادل المعارف، وزيادة الشعور بالانتماء داخل المؤسسة. والموظفون المشاركون في قيادة هذه الفرق هم جزء من المجلس الخاص بالتنوُّع والإنصاف والشمول ويساعدون في النهوض بأهداف المؤسسة المتعلقة بذلك من خلال وجهات نظر متنوعة.

وبخلاف هذه الفرق، تشارك المؤسسة في فريق عمل مجموعة البنك الدولي المعني بالموارد والدفاع عن المعوقين لإتاحة مساحة أكبر للموظفين ذوي الإعاقة ومناصرة مصالح هذه المجموعة.

مجتمع الميم داخل المؤسسة

شبكة للموظفين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً (مجتمع الميم)

في هذا العام، أجرت الشبكة أول انتخابات لفريق القيادة وأعضاء مجلس الإدارة ونفَّذت حملة على مستوى المؤسسة للاحتفال بتحالف مجتمع الميم في مكان العمل، ودشنت منح جوائز آوت آند براود (Out &Proud) للنماذج التي يُحتذى بها من مجتمع الميم.

فريق موارد الألفية+

فريق لجيل الألفية وآخرين لدعم التنوُّع والشمول عبر الأجيال

في السنة المالية 2022، دشن الفريق فرعاً له في آسيا ليكمل جهوداً مماثلة في أفريقيا والمقر الرئيسي. كما عقد سلسلة من الفعاليات حول موضوعات تتراوح ما بين حقوق المرأة إلى تعزيز التنوُّع والإنصاف والشمول.

الشبكة النسائية

شبكة تشجِّع توظيف مجموعة متنوعة من المواهب وتطويرها والإبقاء عليها

عقدت الشبكة لقاء مفتوحاً مع مختار ديوب المدير المنتدب للمؤسسة وعرضت سلسلة من حلقات العمل والفعاليات على مدار العام تركِّز على القيادة النسائية، والتوازن بين مقتضيات العمل والحياة الشخصية، وسرد المؤهلات المهنية.

تحالف المنحدرين من أصل أفريقي

مجموعة من الموظفين تركِّز على إتاحة تكافؤ الفرص والاستفادة من مواهب المهنيين المنحدرين من أصل أفريقي وأفكارهم ومهاراتهم وخبراتهم

خلال الاحتفاء بما يُعرف بشهر تاريخ السود، دعمت المجموعة عقد جلسة تفاعلية بشأن برنامج المؤسسة للتواصل مع ذوي المواهب من الأمريكيين المنحدرين من أصول أفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت الشبكة حفل استقبال احتفاءً بذكرى التاسع عشر من يونيو/حزيران (يوم الحرية Juneteenth) بإبراز تمكين السود من امتلاك مؤسسات الأعمال وإتاحة الفرصة للتعرُّف على تاريخ هذه العطلة الفيدرالية المعتمدة حديثاً.

تقرير المدقّق

طلبت مؤسسة التمويل الدولية من شركة إرنست ويونغ وشركاهم EY & Associés القيام بعملية تأكيد محدودة بشأن مجموعة مختارة من معلومات التنمية المستدامة المفصح عنها في التقرير السنوي. ويرد وصف لطبيعة هذه العملية ونطاقها واستنتاجاتها في تقرير التأكيد المحدود لشركة إرنست أند يونغ، المتاح في التقرير السنوي للمؤسسة على شبكة الإنترنت.

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

تابعونا

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يوفر موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت www.ifc.org معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها. ويشمل الموقع معلومات الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والتحقيقات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2022 www.ifc.org/annualreport إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF.

مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت

الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbg

تويتر
twitter.com/IFC_org

لينكيدان
linkedin.com/company/IFClinkedin

يوتيوب
youtube.com/c/InternationalFinanceCorporation

إنستغرام
instagram.com/IFC_org/

ميديام
medium.com/@ifc-org

ساوند كلاود
soundcloud.com/IFC_org

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:

ستيفن شاليتا
مدير إدارة الاتصالات والتواصل بمؤسسة التمويل الدولية

جون دونللي
مستشار أول، إدارة الاتصالات والتواصل بمؤسسة التمويل الدولية

جيمر روزنبرغ
رئيس وحدة الاتصالات المؤسسية

بيير مجلاك
رئيس قسم وسائل الإعلام والتواصل الرقمي

جينين ماير
محررة

روب رايت
الصياغة والتصميم والإنتاج

فيكتوريا سولان
استشارية التحرير

فينيت تياجي
المنسق الإلكتروني على شبكة الإنترنت

بيرين أكيلديز
محللة اتصالات

شارلوت دويل
محللة اتصالات

ميلاني مايهيو
مسؤولة اتصالات أولى، الإنتاج الإبداعي

آرون روزنبرغ
رئيس الشؤون العامة

برينا لندستروم
الشؤون العامة

التصميم:
آديسون
www.addison.com

الطباعة:
ساندي ألكسندر
www.sandyinc.com

الترجمة:
مجموعة البنك الدولي —
وحدة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية التابعة لإدارة الحلول المؤسسية العالمية

تصوير فوتوغرافي:

الغلاف
سارافوتفانست/جيتي

الصفحة 3
غرانت إليس/البنك الدولي

الصفحة 4
جاسيك وازكيفيتش/البنك الدولي

الصفحة 6
صورة من مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 9
ديفيد هيلز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 16–17
ميريلا مومانو/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 19
مُهداة من Twiga Foods

الصفحتان 20–23
صور لموظفي مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 26–27
أنيندیتو موخرجي/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 28
Евгения Матвеец/غيتي

الصفحة 29
كيفن فيليبس/جيتي

الصفحة 30
صبا رحمن/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 31
مارسيلو سكانداروليIlluminati Films/،
وصور/مؤسسة التمويل الدولية
نادية بسيسو/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 32–33
نياني كوارمين/بانوس

الصفحتان 34
أوليفر ويكن/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 35
إيميديو جوزين/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 36
مورسا إميدجز/ غيتي

الصفحة 37
إيكا نيكماتولهودا/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 38–39
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 40–41
مارسيلو سكانداروليIlluminati Films/، وصور/
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 42
أونغاردن/جيتي

الصفحة 43
TAJ Photoz/شترستوك

الصفحة 44
خونو إبراسموس/شترستوك

الصفحة 45
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 46–47
دييغو دوسان/مؤسسة التمويل الدولية
صورة من مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 47
جون وايت فوتوز/ جيتي

الصفحة 48
مينت إميدجز/ جيتي

الصفحة 49
سوزان ب. شيلدون/شترستوك

مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي
IBRD . IDA

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مؤسسة التمويل الدولية
2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA
ifc.org